الأزمة المالية العالمية

لماذا تستعصي على الحل؟

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 33

الأزمة المالية العالمية

لماذا تسعصي على الحل؟

محمد حسن يوسف







الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0789-2




الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (1-961+) 785107 - 785108 - 786233

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: (1-961+) 786230 - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة

يتعرض النظام الرأسمالي العالمي لأزمة خانقة منذ العام 2007، ربما كانت من أشد الأزمات التي واجهته على مدار تاريخه. وتكمن المشكلة في عدم نجاحه في تخطي هذه الأزمة رغم مرور خمس سنوات حتى الآن على بدايتها. وربما كان الأخطر على الإطلاق ما صاحب تلك الأزمة من تداعيات في عدة مناطق من العالم، ربما كان بسبب تلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مثل أزمة منطقة اليورو، وأزمة دول الربيع العربي.

ولم يعد العالم بعد الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصاده يفكر بنفس المنطق الذي كان يفكر به قبلها، ولا يتبع الأيديولوجيات نفسها. فمما لا شك فيه أن الليبرالية الجديدة تهاوت عن عرشها، وأصبح يُنظر بعين الاعتبار مرة أخرى إلى الاعتماد على قطاعات الاقتصاد العيني، وإلى الاعتماد على سياسات الرفاهة الاجتماعية، وهي الأمور التي لم يكن من الممكن التجرؤ على التطرق إليها قبل حدوث تلك الأزمة.

وينظر العديد من الأفراد في الدول الغنية الآن إلى الانخفاض المطرد في نصيب الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي من قطاع الصناعة التحويلية بمزيد من القلق. ويشارك هؤلاء الأفراد أيضا عدد من الأكاديميين. ففي بحث حديث[1] أجراه كل من مايكل سبنس

1 Michael Spence & Sandile Hlatshwayo. 2011. *The Evolving Structure of the American Economy and the Employment Challenge*. New York: Council on Foreign Relations.

وسانديل هلاتشوايو لمجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، جادلا بأنه يجب على الاقتصاد الأمريكي البحث عن سبل لزيادة فرص العمل في قطاع "السلع القابلة للتجارة": أي الصناعات التي يتم تبادل منتجاتها عبر الحدود. ورغم أن هذه المجموعة تضم بعض الخـدمات، مثـل التمويل، فإن الصناعة التحويلية هي المهيمنة عليها.

لقد أتاحت هذه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الفرصة كاملـة لمراجعة الفكر الاقتصادي، ولعلنا نجد في المستقبل القريب تغييرا شاملا لجميع الأفكار التي سادت خلال الفترة الأخيرة منذ منتصـف القـرن الماضي، وفي السياسات المتبعة ومناهج العمل. فقد دخل العـالم منـذ حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في أواخـر عـام 2007، مرحلة جديدة من إعادة الحسابات والأوضاع ما زالت تجري ترتيباتها حتى الآن. فقد أدت تلك الأزمة لبزوغ نجم قـوى اقتصـادية أخرى، مثل الصين، تحاول بكل قواها المشاركة في الكعكة وعدم ترك الأمور كلية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منفردة.

ولعل أهم تأثيرات هذه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كـان من نصيب الدول العربية، التي تأثر معظم اقتصاداتها بسببها، وذلـك في ظل انعدام الاستقرار الداخلي لتلك الدول والتباطؤ الاقتصـادي الذي نتج عن الأزمة. وكانت أخطر تلك الآثـار علـى الطبقـات الشعبية الأكثر هشاشة، التي كانت تعاني من عدم وجـود آليـات سليمة وفعالة لإعادة التوزيع الاجتماعي، وازدادت وطأة المعاناة من جراء تلك الأزمة، فكانت من أهم العوامل التي دفعتها للمشاركة في حدوث ما أُطلق عليه "الربيع العربـي".

على أنه مما لاشك فيه أن حدوث الثورات والاضـطرابات في المنطقة العربية سوف يعيد من جديد تقسيم التحالفات والارتباطات

الدولية مرة أخرى. وإذا كانت هذه الأحداث المتلاحقة لم تصل بعد لنتائج معينة، فإنها قد أربكت حسابات الدول الكبرى في كيفية اتخاذ ردود الأفعال المناسبة حيالها.

وعلى سبيل المثال، حينما اندلعت الثورة المصرية في يناير 2011، كانت الولايات المتحدة توازن بين خيارين، إما التمسك بالمبادئ والأفكار النبيلة التي تدعو لها، والوقوف بصرامة في وجه النظام المصري القائم آنذاك لدعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين، وبذلك تدخل في مواجهة احتمال انفراط عقد سلسلة محكمة البناء في منطقة هامة من مناطق نفوذها، قد تتضمن التضحية بدورها كلية فيها فيما بعد. وإما إبقاء مصالحها والتغاضي عن مبادئها. وقد انحازت للخيار الأول، وما زالت لم تعرف إلى الآن أية ملامح واضحة لهذا الخيار.

ونفس الأمر يتكرر في حالة ليبيا، فقد وقفت أوروبا بزعامة فرنسا وبريطانيا أمام خيارين: إما غسل أيديها جميعا من إبرام التحالفات مع النظام القائم والانحياز للجانب الصحيح من التاريخ باختيار جانب الثورة، وإما إبقاء مصالح وتوازنات قائمة لا تهددهم بأية عواقب غير مرضية.

وإذا ما كانت الحالة الثورية التي تمر بالمنطقة العربية لم تنته بعد، فمن المؤكد أن تفرض شكلا جديدا للعلاقات الدولية يقوم لأول مرة في العصر الحديث على أخذ المصالح العربية في الاعتبار عند صنع القرار. بل وربما يؤثر تماما على مستقبل الصراع الأهم في المنطقة، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، الذي ما زال مستمرا منذ ما يزيد على ستة عقود، بما يضع الحل الناجع له!!

وفي نهاية هذه المقدمة أتوجه بخالص شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور/حامد علي، أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، الذي رشحني لإعداد هذا العمل، وكذلك للأستاذ الفاضل/محمد عبد العاطي، المسؤول بإدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات، والذي كانت دعوته الكريمة لكتابة هذا البحث هي الدافع الرئيسي لإنجازه وخروجه بهذه الصورة.

والله من وراء القصد

محمد حسن يوسف

القاهرة في 30 ديسمبر 2012

الفصل الأول

أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وطرق علاجها

ما من شك في عظم آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الـــتي واجهت الولايات المتحدة في مبدأ الأمر، ثم انتقلـــت إلى بقيـــة دول العالم الرأسمالي، ومنه إلى الاقتصاد العالمي ككل. فقد كانت بدايـــة الأزمة في سوق الرهن العقاري الأمريكي، لتنتشر بعد ذلك إلى بقية القطاعات الاقتصادية من خلال الشلل الذي أصاب نظام الائتمـــان. وانتقلت هذه الأزمة إلى بقية الاقتصادات الأخرى على مستوى العالم عن طريق العولمة والمؤسسات المالية المرتبطة بعضها ببعض وأســـواق رؤوس الأموال الحرة.

وهناك بعض الآراء التي ترجع سبب نشأة هذه الأزمة إلى تدخل الحكومة الأمريكية مباشرة في السوق العقاري. فـــيرى ليبـــوتيز أن التدخل الحكومي في تحديد إجراءات الإقراض المصرفي كـــان بمثابـــة سقطة كبيرة، وذلك رغم سمو هدف توفير المساكن للفقراء والمعوزين الذي كانت تسعى الحكومة الأمريكية لتحقيقه[1]. أما جون تـــايلور،

1 Liebowitz, S., 2008, *Anatomy of Train Wreck: Causes of the Mortgage Meltdown*. The Independent Institute Policy Report.

فيرى أن الأخطاء التي شابت السياسة النقدية تعد من أهم الأسباب التي قادت للأزمة الحالية، فقد كانت السياسة النقدية المتبعة قبيل الأزمة سياسة توسعية، أدت لتراكم أموال كثيرة في السوق العقارى[1].

على أن المدقق في طبيعة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، يجد أن الفلسفة التي قام عليها النظام الرأسمالي أصلا، وطبيعة آليات عمله، تمثلان حجر الأساس للأزمة الراهنة. وما لم تعالج هذه الأسس من الناحية الفلسفية ومن الناحية العملية، فمن المنتظر استمرار هذه الأزمة الراهنة وتوقع حدوث أزمات أخرى متواترة، مثلما هو حال النظام الرأسمالي مع الأزمات عبر تاريخه.

ونستعرض في هذا الفصل الأسباب التي أدت للأزمة الراهنة، والتي تمثلت أساسا في الخلل الذي أصاب سوق الإقراض العقاري الأمريكي. على أننا نبحث أيضا في الأسباب الأخرى التي مهدت للأزمة الراهنة، وهي طبيعة النظام الرأسمالي وآلية عمله.

ثم نبحث بعد ذلك في الطرق التي اتبعتها دول العالم المختلفة لتحجيم آثار هذه الأزمة، ومحاولة تقليلها إلى أدنى حد ممكن. ومعرفة هل نجحت دول العالم في ذلك، أم أن الأزمة كانت أقوى من تلك الجهود المبذولة للعلاج.

1 Taylor, J. B., 2008, *The Financial Crisis and the Policy Response: An Empirical Analysis of What Went Wrong*. Hoover Institute and Stanford University.

المبحث الأول

أسباب الأزمة

في مفهوم الأزمة المالية

تعد الأزمة نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة، تغذي كل منها الآخر إلى أن تصل إلى حالة الانفجار[1]. ويمكن تعريف الأزمة بأنها "مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها. ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام"[2]. كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها "تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وحجم الإصدار وأسعار الأسهم

---

1 زايدي عبد السلام ومقران يزيد، **الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية: دراسة حالة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا ومصر**. بحث مقدم إلى: مؤتمر الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 5 – 6 مايو 2009.

2 مصطفى حسني مصطفى، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها**. بحث مقدم إلى: مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية. المنصورة: جامعة المنصورة، 1 – 2 أبريل 2009.

والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف". ويستلزم هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض فترة طويلة لتفسيرها.

الأزمة المالية إذن هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية" مثلا. والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا، هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية"[1].

أسباب الأزمة

ليس هناك من شك في عظم وطأة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية التي ضربت اقتصادات العالم وبشدة بدءا من أغسطس 2007، ولكن لم تظهر آثارها بشكل محسوس إلا بدءا من العام 2008. ويمكن خلال البحث في أسباب الأزمة، الحديث عن السبب المباشر والرئيسي لاندلاع الأزمة الراهنة، والذي يتمثل في انفجار فقاعة سوق الإقراض العقاري الأمريكي. ولكن يمكن إرجاع هذه الأزمة أيضا إلى مجموعة أخرى من الأسباب الرئيسية التي ساهمت هي أيضا

1 مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية**. مؤتمر الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009.

في حدوث الأزمة. وحيث تناولت العديد من الأدبيات الأسباب التي أدت لهذه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتفصيل شديد، فسوف نتناول في عجالة أهم تلك الأسباب على النحو التالي:

السبب المباشر للأزمة الحالية[1]

بدأت الأزمة تنتشر من خلال سوق الإقراض العقاري الأمريكي (المعروف باسم ساب برايم sub-prime)، حيث تمنح القروض للراغبين في السكن بدون الاعتداد بالملاءة المالية للمقترضين. فقد توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء وحدات سكنية. ودعم هذا الاتجاه بموجب القانون الذي أصدرته الحكومة الأمريكية في العام 1977، وينص على إمكانية حصول أية مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع، إذا التزمت بالإقراض إلى الأسر الأمريكية ذات الدخل المنخفض. ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في عمليات التمويل العقاري، ودون أخذ الضمانات الكافية، أثر ذلك سلبا على قدراتها المالية.

وأدت أزمة الرهونات العقارية الممنوحة للمقترضين ذوي الدخول المنخفضة بأسعار فائدة أعلى من سعر الخصم، إلى إطلاق أحلام تملك المنازل لطبقة من الأفراد لم يكن بقدرتها تحمل الأعباء المالية التي ترتبت على المبالغ التي اقترضوها. وفي أبريل 2005 أخذ

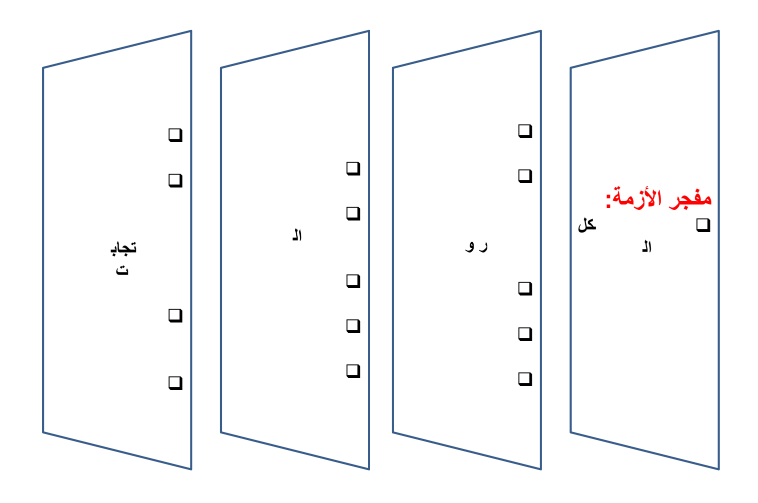
1 للمزيد من التفصيل حول هذه الأزمة والأسباب التي أدت إليها، راجع: حازم الببلاوي، **الأزمة المالية العالمية الحالية: محاولة للفهم**. جريدة المصري اليوم، العدد 1574، 2008/10/4.

آلان غرينسبان[1] يطري بالثناء على نظام الرهونات العقارية بسبب مساعدته في زيادة حجم ملكية البيوت، ووصف هذا النظام بأنه "يمثل رد فعل السوق الذي دفع بصناعة الخدمات المالية لتحقيق أكبر مكانة لها في تاريخ البلاد".

وفي ذلك الوقت، سمح للمسؤولين عن البنوك الاستثمارية بدخول بنوكهم إلى هذا السوق الجديد، بل والتوسع فيه، وذلك لأنه كان لدى السياسيين والمسؤولين عن التدخل الحكومي اعتقاد جازم بالقوى السحرية للأسواق وقدرتها الذاتية على حل أية أزمة قد تنتج. ولكن لم يدم هذا الحال طويلا، فسرعان ما بدأت المشكلات في الظهور. وقد صاحب المشكلات التي اجتاحت سوق الإقراض العقاري الأمريكي حدوث تدهور في أسعار الأسهم بشكل ملحوظ، وكانت أشد الانهيارات في أسعار الأسهم هي تلك التي حدثت لبنوك (يو بي إس) و(إتش إس بي سي) و(باركليز) بسبب تعرضها لمشكلات الائتمان العقاري. وقاد ذلك الجميع لعمليات بيع الأسهم وبشكل هستيري.

1 رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في الفترة (1987-2006).

شكل رقم (1) تطور الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة



المصدر:

Gert Wehinger. 2009. Lessons from the Financial Market Turmoil: Challenges ahead for the Financial Industry and Policy Makers. Paris: OECD.

وبدأت الأزمة تنتقل من الولايات المتحدة إلى أسواق المـــال في كل من تايلاند وماليزيا وهونغ كونغ وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان. وفي أوربا وُصفت الأزمة بأنها خطيرة وقد تهدد النظام المالي الأوربـــي برمته. وسجلت أسواق المال في كل من السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدانمارك وفنلنـــدا وبريطانيـــا وألمانيـــا وفرنسا وإيطاليا انخفاضات كبيرة. كما تأثر بشدة مؤشـــر نيكـــاي الياباني. أما الصين فنظرا لعدم ارتباط البنوك فيها بالأسواق الأمريكية والأوربية، كان التراجع فيها أقل بكثير مما حدث في نظيراتها الآسيوية أو في البنوك الأوربية أو بالطبع في الولايات المتحدة.

الأسباب الرئيسية الأخرى

أولا: طبيعة النظام الرأسمالي

شهدت الدول التي تطبق النظام الرأسمالي عدة أزمات متواترة، تنوعت بين أزمات مصرفية وأزمات نقدية وأزمات ديون سيادية، حتى يمكننا أن نقول إن الأزمات هي السمة الرئيسية التي تميز النظام الرأسمالي[1]. وعلى سبيل المثال، ففي دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، تبين حدوث 124 أزمة منظومية حادة، تنوعت بين أزمات مصرفية وأزمات نقدية وأزمات ديون سيادية، في دول العالم المختلفة، وذلك خلال فترة 37 عاما (من عام 1970 وحتى 2007)[2].

كما كان من شأن تبني العمل بأفكار مدرسة النقديين[3] ظهور ما يعرف باتجاه "الليبرالية الجديدة" neo-liberalism، الذي استند إلى ما أصبح يطلق عليه "إجماع واشنطن" Washington Consensus، وهي وثيقة صدرت في العام 1989 وتشتمل على عشر وصايا اقتصادية، منها: الخصخصة، وتخفيض الضرائب على الأثرياء، وتحرير التجارة الدولية وانتقال رؤوس الأموال... إلخ.

---

1 لرصد أهم الأزمات التي مرت بالنظام الرأسمالي خلال فترة الأربعين عاما الماضية، انظر:
محمد حسن يوسف، **تداعيات الأزمة المالية العالمية**. القاهرة: دار العلا للنشر والتوزيع، 1999. (ص ص 5–7).

2 Luc Laeven and Fabian Valencia. 2008. *Systemic Banking Crises: A New Database*. Washington DC, IMF.

3 ويطلق عليها أيضا اسم: مدرسة شيكاغو Chicago School، وهي عبارة عن مجموعة من الاقتصاديين الذين يقومون بالتدريس في جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان.

وبمرور الوقت، ازداد انحياز الليبرالية الجديدة تجاه الأسواق وعلى حساب دور الحكومات أو تدخل الدولة في المجال الاقتصادي. وهكذا استطاعت الأسواق أن تهيمن على القرارات الاقتصادية، بما أطلق عليه "إطلاق يد الرشادة الاقتصادية للأسواق".

وهكذا نجد أن النظام الرأسمالي لم يكن قادرا على استهداف منع الأزمات من الحدوث، وإنما انصب جل همه على الإدارة الذكية لمثل هذه الأزمات عند وقوعها[1].

ثانيا: آلية عمل النظام الرأسمالي

حتم التطور الاقتصادي استخدام النقود وسيطا لإتمام المبادلات في الأسواق، فالأصول العينية (أو السلع) يتم مبادلتها في الأسواق عن طريق النقود. ثم ظهرت الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات، لتزيد من حجم الأصول المالية المتداولة، والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد.

وأدى ذلك لظهور البورصات التي يتم فيها تداول هذه الأصول المالية، وهو ما أعطى المتعاملين في هذه الأصول المالية درجة كبيرة من الثقة في سلامتها، وزاد من إقبالهم على التعامل فيها.

وهكذا لعب القطاع المالي (والمصرفي بصفة خاصة) دورا كبيرا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا كانت بداية انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، حيث تم التوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة

---

1 فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1990.

بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبح للأسواق المالية استقلاليتها عما يحدث في الاقتصاد العيني[1].

ومما زاد الأمور تعقيدا أن جزءا كبيرا من المعاملات المالية يتم خارج إطار الأسواق الرسمية المنظمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن عقود المبادلات والخيارات، باعتبارها أهم عقود المشتقات المالية، يتم التفاوض عليها والتعامل فيها خارج إطار البورصات أو الأسواق المالية. وهكذا تبعد هذه المعاملات عن وجود أية رقابة عليها، رغم تضخم حجمها بدرجة تفوق جميع التوقعات.

وبذلك أصبحت دورات المال في القطاع المالي مستقلة تماما عن القطاع العيني، ولا تخدم الإنتاج في شيء، وإنما تخدم مصالح المضاربة وأغراض تحقيق الثروات من أقصر طريق ممكن. وهو ما يمثل أهم تناقض في تاريخ الرأسمالية، أي التناقض بين عالم المال وعالم الإنتاج، وهو من أهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة[2].

ثالثا: الاعتماد المفرط على نظرية العولمة لتصدير أزمات الدول الغربية

بدأت دعائم أفكار تيار المحافظين في الاستقرار بدءا من 1980/1979، فيما عُرف بالحقبة التاتشرية – الريغانية[3]. وخلال تلك الفترة أيضا سادت أفكار مدرسة شيكاغو، وعلى رأسهم ميلتون

---

1 حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية الحالية: محاولة للفهم. مرجع سبق ذكره.

2 إبراهيم العيسوي، **أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري**. مصر: كتاب الأهالي، 2008.

3 نسبة إلى مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة وورونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة السابق.

فريدمان، الذي كان يؤمن بإرجاع جميع التصرفات الاقتصـــادية إلى المصلحة الذاتية، وإلى مزايا الأسواق الحرة، وإلى الأضرار التي يمكـــن أن تنتج عن محاولات الدولة للتدخل في الاقتصاد، وأهمية اســـتخدام عرض النقود في تحديد حجم التضخم. وهكذا ظهر إلى الوجود مـــا يعرف باتجاه "الليبرالية الجديدة" التي حلت محل الفكر الليبرالي السائد قبل أزمة الثلاثينيات، فأصبحت السيادة المطلقة للأفكـــار الرأسماليـــة المتشددة، إلى أن وقعت الواقعة وحدثت الأزمة المالية العالمية التي تخنق الاقتصاد العالمي حتى الآن.

ويمكن إرجاع الأزمة المالية الحالية إلى ثلاثة من الأفكار المحورية التي قامت عليها الحقبة التاتشرية – الريغانية، وهي:

- تدعيم فكرة تملك المنازل بين المواطنين.
- عدم التدخل الحكومي لتنظيم الأمور المالية.
- الإيمان المطلـــق بالأســـواق وقـــدرتها علـــى إدارة الحيـــاة الاقتصادية.

فكل من هذه الأفكار الثلاث لعب دورا كبيرا في خدمة النظام الرأسمالي لأكثر من ثلاثين عاما، بما في ذلك زيادة الرخاء وترســـيخ الحرية. ولكن هذه الأفكار الثلاث مجتمعة تسببت في حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي ما زلنا نعاني من آثارها.

وتزامن مع ذلك انتشار أفكار "ميلتون فريدمان"، لتسود مرحلة أخرى من الرأسمالية، فيما عرفت باسم "الرأسمالية النقدية"، يتم فيها الفصل التعسفي بين الاقتصاد الحقيقي أو العيني والنقـــود. ثم تـــزداد ضراوة هذا الاتجاه الذي يفصل بين الاقتصاد العيني والنقدي بزيـــادة حدة التعاملات في البورصات العالمية، وزيادة اســـتخدام المشـــتقات

المالية، وخلق أنواع لا حصر من هذه المشتقات وضخها في الأسواق المالية بغير حساب.

ومع نجاح تلك الأفكار في عقر دارها، بدأت الدول الغربية في تصديرها لبقية دول العالم، في إطار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والمالية، والتي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك المؤسسات المالية والإنتاجية دون أية رقابة من الدولة.

وكان دفاع الدول الغربية عن أفكار النظرية النقدية، ومن ثم تطبيق العولمة، إنما يعود بالأساس إلى رغبتها في التخلص من الركود التضخمي الذي بدأ يضرب اقتصاداتها منذ بداية حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، ورغبة تلك الدول في تصريف الفوائض الإنتاجية لديها إلى بقية دول العالم، من خلال رفع الحواجز والقيود الجمركية من طريق السلع والخدمات الغربية.

رابعا: استشراء الفساد وغياب الشفافية في الأنظمة المصرفية

من المعلوم أن الشركات المالية عند تقويم نشاطاتها الإنتاجية والاستثمارية، والمصارف عند قيامها بأنشطة الإقراض ومنح الائتمان المصرفي، تعتمد على البيانات التي تنشرها الجهات المقترضة، سواء في الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل أو قوائم التدفقات النقدية. وعلى ذلك تقيم البيانات المختلفة وتجري عمليات التحليل المالي للتأكد من قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مقرضيهم، ومعرفة حقيقة مراكزهم المالية والملاءة المالية لشركاتهم، ومدى قدراتهم على السداد، وتوافر الضمانات اللازمة لإتمام التعاملات المالية معهم من عدمها.

ولكن، وللأسف الشديد، أفرطت البنوك والمؤسسات المالية كثيرا في الالتزام بتلك الشروط، والتأكد من صحة بيانات من يقرضونه، وعدم العمل بمبدأ الشفافية في عرض البيانات والتأكد من عدم تزويرها أو التلاعب فيها، مما أدى لوقوع الجهات المقرضة في خطر الإفلاس، وذلك بعد اتضاح عدم دقة أو صحة الكثير من البيانات التي اتخذت قرارات التمويل بناء عليها.

خامسا: غياب نظرية اقتصادية تفسر الأزمة الحالية وتقترح سبل الخروج منها

إن ما يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي الآن ليس أزمة سيولة تتطلب ضخ كل تلك الأموال التي قامت معظم الدول الرأسمالية بتدبيرها لإنعاش النظام المالي العالمي. بل قد يكون ما يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي بالفعل هو عدم وجود نظرية اقتصادية تفسر سبب حدوث هذا "الإعصار" المالي، وما النتائج التي سوف تترتب عليه. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، كرس الاقتصاديون طاقاهم الفكرية لإثبات استحالة حدوث تلك الكوارث. وكانوا يقولون بأن نظام السوق كفيل بإعادة أي اختلال – إن حدث – إلى نصابه الصحيح. كما كانوا يستبعدون بالطبع الطمع أو الجهل أو القلق أو سوء التقدير أو العوامل السياسية من حساباهم.

فقد ظلت الرأسمالية تسير على نفس أفكار كينز، إلى أن اعتلى التيار المحافظ سُدة الحكم في أكبر دولتين رأسماليتين[1]، وهو التيار الذي أراد أن يعود بالرأسمالية إلى نقاوها السابقة، ويعيد أفكار

---

1 أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فيما يعرف بالحقبة التاتشرية الريغانية.

آدم سميث مرة أخرى عن ضرورة ترك الأسواق تصحح نفسها تلقائيا، وذلك بإطلاق "اليد الخفية" فيها، واقتصار دور الدولة على مجرد توفير خدمات الأمن والعدالة وحسب، وانسحابها من النظام الاقتصادي تماما.

فمنذ فترة قليلة كان التيار الفكري السائد هو التيار الموالي لمزيد من الحرية والليبرالية في الحياة والأسواق، وكان يشيد دائما بالطابع القوي والمذهل الذي يغلب على أداء الأسواق المالية، وكان هذا التيار الفكري يصم كل من ينادي بالتدخل في شؤون الاقتصاد بالغباء الشديد.

أما الآن، فنحن بحاجة ماسة إلى اقتصادي قدير، مثل جون مينارد كينز أثناء أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، لكي يضع لنا إطارا نظريا يمكن أن تهتدي في ظله الدول الرأسمالية للخروج من أزمتها، وتجاوزها لكي تستعيد أنشطتها الاقتصادية وعافيتها المالية من جديد.

المبحث الثاني

طرق علاج الأزمة

كافحت الصناعة المالية بالإضافة إلى صنّاع السياسات لاحتواء الانهيار الذي تسببت فيه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وقد اتخذ العديد من الإجراءات لهذا الغرض خاصة، للتعامل مع المشكلات التي نشأت من جرائها. وتضمنت تلك الإجراءات توفير الدعم لمقرضي الساب برايم sub-prime، وإجراءات البنوك المركزية لتدعيم السيولة، وإنقاذ المؤسسات المالية الرئيسية، وتوفير ضمانات حكومية أكثر عمومية وتنسيقا، وضخ رؤوس أموال للصناعة المالية.

وقد بادرت الدول الرأسمالية فور تحققها من ضخامة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت اقتصاداتها إلى اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها تخفيف آثارها وتقليل حدتها. ويمكن إيجاز أهم تلك المحاولات فيما يلي:

العناصر الرئيسية لخطط الإنقاذ الرئيسية للقطاع المالي في أكتوبر 2008[1]:

---

1 Wehinger, Gert. 2008. *Lessons from the Financial Market Turmoil: Challenges ahead for the Financial Industry and Policy Maker*. Paris: OECD, 1-35.

الولايات المتحدة: برنامج إغاثة الأصول المتعثرة بقانون الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

في الثالث من أكتوبر عام 2008، وافق الكونغرس الأمريكي ووقع الرئيس بوش على قانون أعده الحزبان الجمهوري والديمقراطي، عُرف باسم قانون الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويعد القانون الذي يتكون من 169 صفحة، امتدادا لمقترح وزارة الخزانة الأصلي الذي يتكون من ثلاث صفحات، لخطة شراء الأصول الرديئة، وذلك بهدف تقليل المخاطر فيما يتعلق بقيمة الأصول المتبقية واستعادة الثقة في أسواق الائتمان.

وتعد نسخة معدلة ومطولة من برنامج إغاثة الأصول المتعثرة الأصلي جزءا أساسيا من قانون الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعطي وزير الخزانة الأمريكي سلطات واسعة ومرنة لإنفاق ما يصل إلى 700 مليار دولار لشراء أصول الرهن العقاري والتأمين عليها، وكذلك الأوراق المالية، وذلك حسب الحاجة لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية في الولايات المتحدة. ويخول القانون وزارة الخزانة لتصميم وتوظيف العديد من الأدوات لتعزيز ميزانيات البنوك. كما أنه لا يسمح فقط، كما هو الحال في الخطة الأصلية، بالشراء المباشر للأصول المتعثرة غير السائلة من البنوك (من خلال إجراء المناقصات)، ولكن أيضا بالاستثمار في أسهم البنوك المتعثرة، وتوفير ضمانات القروض وغيرها.

ومن المقرر أن تستخدم الشريحة الأولى من المبلغ المخصص لبرنامج إغاثة الأصول المتعثرة في برنامج شراء رأس المال بهدف "تشجيع المؤسسات المالية الأمريكية لبناء رأس المال لزيادة تدفق التمويل للشركات والمستهلكين في الولايات المتحدة ولدعم الاقتصاد

الأمريكي". وبموجب هذا البرنامج، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بشراء ما يصل إلى 250 مليار دولار من الأسهم الممتازة الكبرى، والمؤهلة كأموال المستوى الأول، من البنوك وجمعيات الادخار الأمريكية المؤهلة، وبنوك معينة وشركات ادخار وإقراض معينة تشارك في الأنشطة المالية فقط. ويصل مبلغ الحد الأدنى المتاح للمؤسسات المشاركة إلى 1% من الأصول المحفوفة بالمخاطر، والحد الأقصى هو 3% أو 25 مليار دولار أمريكي. وخلال فترة المشاركة، يجب على المؤسسات أن تعتمد معايير وزارة الخزانة لحوكمة الشركات والتعويض التنفيذي. وفي 14 أكتوبر 2008، قامت تسع مؤسسات مالية كبرى، تضم أكثر من 50% من جميع الودائع والأصول الأمريكية، بالتوقيع على البرنامج مع حقن رؤوس أموال تبلغ 125 مليار دولار أمريكي.

الاتحاد الأوروبي: خطة عمل منسقة من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي الأوروبية وضمانات من البنوك الوطنية

وافق رؤساء دول منطقة اليورو في 12 أكتوبر 2008 على خطة عمل أوربية منسقة، ولاقت تلك الخطة دعما من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الأسبوع التالي. فمن أجل استعادة الثقة وحسن سير العمل في النظام المالي، يهدف هذا المنهج المنسق إلى:

أولا: ضمان توافر سيولة مناسبة للمؤسسات المالية.

ثانيا: العمل كعنصر مكمل لإجراءات البنك المركزي الأوروبي في سوق النقد بين البنوك، ولتيسير التمويل من البنوك، ولا سيما من خلال ضمانات أو تأمينات حكومية لتأمين الديون

المصرفية الكبيرة متوسطة الأجل (سوف تكون هـــذه الإجـــراءات مؤقتة، حتى 31 ديسمبر 2009، وينبغي أن تهدف لتجنب أي تشويه في مستوى المجال المحدد).

ثالثا: تزويد المؤسسات المالية بموارد رأسمالية إضافية، من خلال الحصول على أسهم ممتازة، وحث المشرفين الوطنيين علـــى تنفيـــذ القواعد التحوطية لاستعادة الاستقرار في النظام المالي.

رابعا: السماح لإعادة رسملة كفؤة للبنوك المتعثرة، وذلك مـــن خلال الاستفادة من أموال دافعي الضرائب، وضمان أن المســـاهمين والإدارة الحالية تتحمل العواقب المحتملة بسبب التدخل (إعادة الرسملة الطارئة سوف يعقبها خطة إعادة الهيكلة المناسبة).

خامسا: ضمان المرونة الكافية في تنفيذ قواعد المحاسبة، خاصـــة فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية التي تستخدمها البنوك بين الدفاتر التجارية والمصرفية، والسماح للمؤسسات بتقييم أصولها بما يتفق مع مخاطر الفروض الاحترازية بدلا من القيمة السوقية الحالية التي قـــد لا تكون مناسبة لأسواق تتميز بعدم السيولة.

سادسا: إجراءات تعزيز التعاون بالسماح بتبادل المعلومات بين الحكومات الأوروبية، ورئيس المجلس الأوربـــي، ورئيس المفوضـــية الأوروبية، ورئيس البنك المركزي الأوربـــــي، ورئـــيس مجموعـــة اليورو.

وكجزء من خطة العمل المنسقة، تعهدت مختلـــف حكومـــات الاتحاد الأوربـــي على المستوى الوطني بتقديم ما مجموعه 1873 مليار يورو ضمانات لقطاعاتها المصرفية. وتقوم الحكومة الألمانية بإصدار ما يصل إلى 400 مليار يورو في شكل ضـــمانات ائتمانيـــة لعمليـــات الإقراض بين البنوك وإنشاء صندوق بقيمة 100 مليار يـــورو لضـــخ

رأس المال في المؤسسات المالية والحصول على الأصول غير السـائلة. وتلتزم فرنسا بضمان ما يصل إلى 320 مليار يورو قروضا بين البنوك وتوفير 40 مليار يورو في شكل رأس مال جديد للبنـوك، وذلـك بهدف رفع البنوك إلى المستوى الأول لتبلغ نسب رؤوس أموالها 9% (لكي تكون على نفس المستوى مع البنوك البريطانية).

كما انضمت حكومات كل من هولنـدا وإسـبانيا وإيطاليـا والنمسا والبرتغال والنرويج لاتخاذ إجراءات مماثلة، وتعهـدت بمـا مجموعه 501 مليار يورو ضمانات ورؤوس أموال. وتلتزم حكومـة المملكة المتحدة بتقديم 37 مليار جنيه إسترليني كرأس مـال جديـد لثلاثة من أكبر البنوك في البلاد كجزء من خطة الإنقاذ البالغـة 400 مليار جنيه إسترليني والتي أعلنت بالفعل قبل قرار الاتحاد الأوروبـي.

الفصل الثاني

تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

لعل من أهم ما يميز الأزمة المالية والاقتصادية الحالية هو ما ستتركه على وجه العالم من آثار. ونحاول في هذا الفصل التمييز بين التداعيات التي ستحدث على الصعيد العالمي، وهو ما سنفرد له المبحث الأول. ثم نستعرض أهم التداعيات على الصعيد العربي في المبحث الثاني.

ومن الحقائق التاريخية المربكة أن التحولات في أوضاع القوى العظمى في الاقتصاد العالمي تكون خطيرة. كما أنها غالبا تتزامن مع حدوث اضطرابات مالية شديدة واضطرابات في أسواق العملات وخلافات تجارية. وينجم ذلك عن أن القوة الحديثة الناشئة غالبا تكون دولة دائنة وتتبع سياسات حمائية بحيث يدفعها ذلك للتردد في تحمل المسؤولية الدولية بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية.

ولنتأمل في انتقال الهيمنة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فمنذ العام 1918، رفضت الولايات المتحدة معاهدة فرساي، واختارت الرحيل من عصبة الأمم، ولم يكن لديها ما تفعله إزاء التعويضات الألمانية، رغم قيامها بجمع ديون الحرب من الحلفاء. وقد سمح الموقف الليبرالي لبريطانيا من التجارة،

للولايات المتحدة بتحقيق فوائض تجارية كبيرة. وفي هذه الأثناء، واصل بنك الاحتياطي الفدرالي، حيث كانت تعوزه الخبرة والحنكة اللازمة، السياسات النقدية المتساهلة في العشرينيات من القرن الماضي، بينما كان يحاول بشدة دعم الجنيه الإسترليني المريض.

وعندما استشعر بنك الاحتياطي الفدرالي الفقاعة الناتجة في العام 1929 كان الوقت متأخرا، حيث وصل الانتعاش الذي صاحب فترة العشرينيات من القرن الماضي إلى نهاية مفاجئة كمقدمة لحدوث الكساد الكبير، وما أعقب ذلك من انهيار للبنوك وركود اقتصادي عظيم. وحيث قامت الولايات المتحدة بتصدير مشكلة نقص الطلب لديها إلى بقية العالم، فقد أخفقت في توفير القيادة لمنع تفشي التخفيضات التنافسية الكارثية في قيم العملة كما لم تكن راغبة في القيام بدور مقرض الملاذ الأخير العالمي للبنوك المنهارة.

والمثال التقليدي الثاني لحالة ما بعد الحرب هي اليابان. فقد كان النمو الاقتصادي الياباني نموا يقوده قطاع الصادرات، وتعزز بتقويم الين بأقل من قيمته وبالإعانات التي دفعت للمصدرين. وكان هذا هو النموذج السائد طالما لم تكن اليابان قوة اقتصادية كبيرة. ومع ذلك فبحلول أواخر الستينيات من القرن الماضي أصبحت اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وكان لديها أيضا فائض تجاري هائل مع الولايات المتحدة.

وكان للجهود الدولية التي بُذلت لمعالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار لقيمة الدولار المغالى فيها في عهد ريغان عواقب غير مقصودة، ليس أقلها أن التدخل الياباني في سعر الين في مقابل الدولار كان له نفس النتيجة المحفزة لتكوين الفقاعة تماما مثل الجهود التي بذلها بنك الاحتياطي الفدرالي لدعم الجنيه الإسترليني في عام 1927.

وقد أدى انفجار هذه الفقاعة إلى الدخول في عشرين سنة من الركود الاقتصادي.

ويتمثل التحدي الصيني للولايات المتحدة في أن النمو المتحقق تقوده أيضا الصادرات، وأن فائضها في الحساب الجاري هو أكبر مساهم لحدوث تخمة المدخرات الأوروبية الآسيوية، التي أدت إلى فقاعة الائتمان والاختلالات العالمية التي كانت وراء الأزمة المالية والاقتصادية التي لم يتعاف الاقتصاد العالمي من جميع آثارها بعد. ولكن رغم نجاح النموذج الاقتصادي الصيني، فإنه يولد إفراطا كبيرا في الاستثمار وتوزيعات مخلة للناس العاديين، الذين يتوافر لهم أدنى نصيب من الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في دول آسيا. وفي بلد تتمتع بتحقيق معدلات نمو تزيد على 10% مثل الصين، نجد أن معدل نمو التشغيل لا يتجاوز 1% فقط سنويا، في حين أن العوائد الحقيقية على المدخرات تعد سلبية. وكما كان هو الحال مع اليابان في فترة ذروتها الاقتصادية، فإن الاقتصاد يفرز نوعية أفقر من مستويات المعيشة عما يمكن أن تشير إليه أرقام متوسط نصيب الفرد من الدخل، وذلك في ظل انتشار التلوث والمواد الغذائية المغشوشة وظروف العمل السيئة، وهي كلها عوامل تشكل تهديدات للصحة العامة.

ولم يكن من الممكن أن يتحقق معدل النمو الصيني الذي تقوده الصادرات، والذي تعزز بالقيمة المنخفضة لعملتها، الرنمينبي، لم يكن من الممكن تحقيق ذلك إلا لأن الولايات المتحدة وبلدان العجز الأخرى كانت على استعداد للقبول بديون كبيرة لتمويل الاستهلاك العائلي والإنفاق الحكومي الآن. والعقبة هي أن الاختلالات الناتجة ليست مستدامة، لأن نقطة استنفاد الدين وشيكة الحدوث. على أن

تشارلز دوماس، رئيس وحدة بحوث لومبارد ستريت، في كتابه المعنون "كسور العولمة: كيف أصبحت مصالح الدول الكبرى متعارضة الآن" *Globalization Fractures*، وهو كتاب جديد عن التعارض في السياسات التي تتبناها الدول الصناعية الكبرى، يجادل بأن استجابة السياسات لهذه الأزمة قد ركز على نطاق ضيق على القضايا المالية بدلا من الاختلالات في التوازن العالمي[1].

فما نحتاجه على الصعيد العالمي هو علاج كل من الدول المدينة والدول الدائنة لإعادة التوازن في اقتصاداتها. فتحتاج الدول المدينة إلى ترتيب ميزانياتها، في حين تحتاج الدول الدائنة لزيادة الاستهلاك المحلي ولتعويم عملاتها ولتقليل الاعتماد على الصادرات. وهذا كله من شأنه أيضا أن يصب في مصلحة الصين نفسها، لأن اقتصادها في حالة اختلال التوازن، فهي لا تستطيع، من بين الأمور الأخرى، منع التضخم وفقاعات أسعار الأصول أثناء إدارتها لسياسة سعر صرف منخفضة بشكل مصطنع. ومع ذلك، توجد عقبات هائلة تحول دون إجراء أي تغيير. وكما يقول دوماس في كتابه، فإن التخفيف من سيطرة الحكومة على مواطنيها هو الشيء الرئيسي لإعادة التوازن تجاه الاستهلاك، ولكنه يظل شيئا غير مرجح الحدوث. كما توجد أيضا مجموعات ضغط قوية ضد التغيير، ليس أقلها عدم كفاءة المنتجين الذين تم تكديس أعمالهم بعمال أكثر من احتياجات العمل نتيجة لانخفاض قيمة العملة والذين يعتمد بقاؤهم من الناحية الاقتصادية على مزيد من تخفيض العملة.

---

1 Charles Dumas. 2010. *Globalisation Fractures: How Major Nations' Interests Are Now In Conflict*. **Profile Books Ltd.**

هناك إذن مأزق في السياسة الصينية. فكيف يمكن للعالم أن ينجو من عواقبها الاقتصادية الوخيمة المحتملة؟ قد يكون من السيناريوهات استجابة الولايات المتحدة للتباطؤ الاقتصادي الوشيك باتباع سياسات مالية ونقدية مرنة، على حساب تراكم المزيد من الديون والعجز في وقت لاحق. وثمة سيناريو آخر يتمثل في قيام السياسات المحافظة المالية الأمريكية بمنع إجراءات تخفيض الميزانية، في الوقت الذي تظل فيه السياسة النقدية متساهلة. فقد يتسبب هذا في تخفيض عجز الحساب الجاري الأمريكي عاجلا وليس آجلا.

وفي كلتا الحالتين، قد تزيد المخاطر باتخاذ ردود فعل حمائية ضد الصين. وفي ظل كل من السيناريوهين، قد ترى الدول الدائنة في العالم في نهاية المطاف أن أسواقها الرئيسية تجف. ويظل الفرق الرئيسي في التوقيت. وهكذا يكون السؤال المطروح هو: متى تستيقظ بقية الدول الدائنة؟

ومن أسف أن يخلو هذا التحليل عن ذكر أي دور للدول العربية في هذا السباق المحموم بين الدول الكبرى، بحيث سيظل على هذه الدول أن تظل في موقف المتفرج للاعبين الكبار، دون أن يكون لها أية حظوظ في التأثير على نتيجة المباراة. ولكن يظل أمامها التفكير في الخروج بأفضل النتائج لها، بحيث تتبع السياسات التي يكون من شأنها دعم اقتصاداتها لأقصى مدى ممكن ومن ثم تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

المبحث الأول

التداعيات على الصعيد العالمي[1]

رغم كثرة الأزمات التي مُني بها النظام الرأسمالي منذ نشأته وحتى الآن[2]، تعد الأزمة المالية الحالية هي الأعنف، ويتوقع أن تترك بصمات واضحة على جميع دول العالم، بل وعلى هيكل النظام الاقتصادي العالمي ذاته[3]. ويمكننا بحث خمسة تداعيات أساسية تركت أو سوف تترك بصماتها على الاقتصاد العالمي، وهي:

1- تهاوي الإطار النظري والفلسفي للرأسمالية العالمية.

---

1 اعتمدت الأفكار المطروحة في هذا المبحث في جزء كبير منها على الآراء التي وردت في الفصل الثاني من كتابنا "**تداعيات الأزمة المالية العالمية**".

2 انظر إلى كم الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ العام 1971 وحتى الآن. ويرى بعض الاقتصاديين أن الأزمات الاقتصادية هي سمة أساسية كامنة في بنيان النظام الرأسمالي، فلا يمكن أن يهرب من حدوثها. وقد أحصت دراسة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي نحو 124 أزمة مصرفية حادة واجهت دول العالم المختلفة خلال الفترة من 1970 حتى 2007 – راجع ذلك في:

Leavens, L. & F. Valencia. (2008). *Systemic Banking Crises: A New Database*. IMF WP 08/224. Washington, DC: IMF.

3 لمعرفة الأسباب التي تجعل هذه الأزمة الحالية ذات طبيعة مختلفة عن بقية الأزمات السابقة، انظر: نـزيرة الأفندي (2008). **الأزمات المالية: رؤية مقارنة**. مجلة السياسة الدولية، العدد 175، يناير. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

2- عدم فعالية النظام المؤسسي للاقتصاد العالمي.
3- تغيير سياسات التنمية المتبعة.
4- إعادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السوق.
5- إفساح المجال للاعبين جدد لتحديد معالم الاقتصاد العالمي.

ونستعرض فيما يلي كلا من هذه التداعيات بشيء من التفصيل:

أولا: تهاوي الإطار النظري والفلسفي للرأسمالية العالمية[1]

ليس هناك من شك في أن الرأسمالية تواجه اليوم مأزقا أخلاقيا كبيرا، ذلك أن قادة الفكر الاقتصادي الذين يمسكون بمقاليد الأمور في الاقتصاد العالمي والذين كانوا دائما ينصحون باتباع وصفات متشددة تنبع من تعاليم الأصولية الرأسمالية في أية كبيرة أو صغيرة... هؤلاء القادة هم أنفسهم الذين كانوا أول من يتخلى عن هذه الأفكار، بل وأصبحوا يطبقون عكسها حينما عصفت الأزمة المالية العالمية باقتصادات بلادهم.

والمتأمل في تاريخ الفكر الاقتصادي، يعرف أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يقوم أتباع الرأسمالية باتخاذ هذا النهج عند معالجتهم للمشكلات التي يواجهونها، فحينما حدث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي وعصف باقتصادات أعتى الدول الرأسمالية في ذلك الوقت، كان الحل الذي نادى به الاقتصادي

1 يعتمد هذا الجزء تماما على مقال للمؤلف بعنوان: "**المأزق الحالي للرأسمالية العالمية وتهاوي الإطار النظري لها**"، منشور في مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم: 2081، بتاريخ 2008/11/24.

البريطاني الشهير جون مينارد كينـــز هو قيام الدولـــة بالتـــدخل في النشاط الاقتصادي لإعادة الأمور إلى نصابها[1].

ففي كتابه "**النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقـــود**"[2] الذي ظهر إلى الوجود في العام 1936، أوضح كينـــز أن الكارثـــة التي تواجه الولايات المتحدة والعالم الغربـــي في الواقع ليســـت إلا نتيجة لنقص الاستثمار الذي تقوم به المشروعات الخاصـــة. ولـــذا اقترح علاجا منطقيا للغاية – من وجهة نظره – يتمثل في ضـــرورة قيام الحكومة بسد هذا النقص الذي ليس بقدرة المشروعات الخاصة القيام به.

على أن هذه الفكرة لم يستسغها اقتصادي آخر، هو جوزيـــف شومبيتر. ولعل هذا الاقتصادي يعرفه دارسو علم الاقتصاد بكتابـــه الموسوعي عن "**تاريخ التحليل الاقتصادي**"[3]، والذي جاء في 1200 صفحة تقريبا. على أن لهذا الرجل كتابا آخر أكثر أهميـــة، بعنـــوان "**الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**"[4]، ظهرت أولى طبعاته في العام 1942. وربما كان السبب وراء ظهور هذا الكتاب هو عدم قناعـــة شومبيتر بالحل الذي قدمه كينـــز من وجهة النظر الأخلاقية. فقـــد

---

1 بالطبع تعد هذه الفكرة غريبة على النظام الرأسمالي، إذ إن فلسفة هـــذا النظام هي ترك الأمور على أعنتها لكي تصحح نفسها بنفسها، فكيف يكون الحل لخروج النظام الرأسمالي من عثرته هو تطبيق نقيض ما ينادي به؟ ولذا انتظرت هذه الأفكار وقتا طويلا قبل تطبيقها تحـــت ضـــغوط وطأة أزمة الكساد الكبير آنذاك.

2 Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. New York: Harcourt, Brace.

3 Schumpeter, J. (1994). *History of Economic Analysis*. London: Routledge.

4 Schumpeter, J. (1994). *Capitalism, Socialism and Democracy*. London; New York: Routledge.

أدان شومبيتر كتاب كينـــز بعبارات قاطعة، وكـــان بـــين أخطـــاء كينـــز وعيوبه الأكثر خطورة من وجهة نظر شومبيتر هو إصـــرار كينـــز على الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسة العملية.

وفي نحو 120 صفحة تقريبا، يحاول شومبيتر الإجابة عن السؤال الذي عنون به الفصل الثاني من كتـــاب **الرأسماليـــة والاشـــتراكية والديمقراطية**، وهو "هل تستطيع الرأسمالية البقاء"؟ ويستهل إجابتـــه بالقول: "لا، لا أعتقد أن بإمكانها ذلك". وقد تصدم هذه الإجابـــة القارئ، إلا أنها قد تكون وسيلة جذابة لإثارة انتباهه. وقـــد كـــان غرضه هو تجريد الرأسمالية لإظهارها بدون رتوش، فيستطيع بـــذلك شرح كيفية عملها وبيان أوجه مزاياها، حتى يستطيع بعد ذلـــك أن يفند عيوبها ويظهر عوارها.

لم يكن شومبيتر مثل كارل ماركس ثائرا على الرأسمالية ويتمنى زوالها. بل على العكس من ذلك كان يحب الرأسمالية، ويتمنى معرفة أسباب ضعفها حتى يُجنبها مصيرها المحتوم من الانهيار لكي تحل محلها الاشتراكية. لذا كان سائدا لديه أنه إذا كانـــت الابتكـــارات هـــي "الحافز الرئيسي الذي يدفع عجلة الرأسمالية للدوران"، فإن النهاية قد تأتي من استنفاد الابتكارات الممكنة. وهكذا فإذا كان من المفتـــرض وصول التحسينات التي يمكن إدخالها على طرق الإنتاج إلى حدودها القصوى، ففي هذه الحالة "لن يكون أمام المنظمين أي شيء لعملـــه. وهكذا يكون من المتوقع أن تتقارب الأرباح ومعدلات الفائدة، بـــل وتصل تدريجيا إلى الصفر... وبـــذلك ســـوف تتلاشـــى الطبقـــة البورجوازية التي تعيش على الأرباح والفائدة".

والنهاية التي يصل إليها شومبيتر هي أن الرأسمالية سوف تتلاشى وتزول، وأن سبب ذلك يكمن في قوة الرأسماليـــة نفســـها كنظـــام

إنتاجي، يصل بعد فترة إلى غايته في العملية الإنتاجية، بحيث لا يكون هناك أي دوافع للمنتجين والمنظمين لإنتاج المزيد. وهكـــذا فكمـــا كانت المقدمة مختلفة بين شومبيتر وماركس، فإن النهايـــة كـــذلك مختلفة بينهما. ففي حين يرى الأول أن انهيار الرأسمالية يكون بسبب قوتها، نجد أن الثاني يرى أن هذا الانهيار يكـــون بســـبب ضـــعفها وفشلها.

ويمكن تحديد أهم أفكـــار شـــومبيتر في كتـــاب **الرأسماليـــة والاشتراكية والديمقراطية** في النقاط الثلاثة التالية:

أولا: جوهر الرأسمالية هو الابتكار (أو "**التدمير الخلاق**" علـــى حد قول شومبيتر) في قطاعات معينة. وعلى ذلك فإن استخدام بعض أدوات بعينها في التحليل الاقتصادي، مثل تحليل التـــوازن الســـاكن والتحليل الكلي، من شأنه أن يخفي الحقيقة، بـــل ويقـــود لتضـــليل أساتذة الاقتصاد والطلبة الدارسين له على السواء.

ثانيا: في حين أن ثمار الرأسمالية – مثل ثبات اطـــراد معـــدلات النمو الاقتصادي – يصعب رؤيتها مباشرة، حيث لا يظهر أثرها إلا في الأجل الطويل. إلا أن عيوبها، مثـــل عـــدم المســـاواة أو غلبـــة الاحتكارات على النشاط الاقتصادي، تكون قصيرة الأجل وواضحة للعيان.

ثالثا: من الخطر للغاية بالنسبة للاقتصاديين أن يقدموا وصفات "عامة". وذلك نظرا لتمتع الظروف السياسية والاجتماعية المحيطـــة بالتغير المستمر.

وهكذا لم يقتنع شومبيتر بتفسير ماركس لانهيار الرأسمالية مـــن خلال نظرية الاستغلال، التي مفادها أن أرباب الأعمال يعملون على وجود مخزون من العمالة بحيث يؤدي هذا المخزون إلى الحفاظ علـــى

مستوى الدخول منخفضا عند حد الكفاف. بل ويعتقد شومبيتر أن هذا التفسير قد دحضته التجربة العملية.

وفي الطبعات اللاحقة من الكتاب، ظهر ملحق يحمل عنوان "**الطريق إلى الاشتراكية**"[1]. وهو جزء صغير لم تتجاوز صفحاته الإحدى عشرة صفحة. وهو عبارة عن خطاب ألقاه شومبيتر أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية في نيويورك في 30 ديسمبر 1949، أي بعد ظهور الكتاب بسبعة أعوام. وفي هذا البحث يتحدث شومبيتر بصراحة عن التداعيات الاجتماعية للرأسمالية، فيقول "لا تعني الرأسمالية مجرد احتمال قيام إحدى ربات البيوت بالتأثير في عملية الإنتاج من خلال الاختيار بين شراء البسلة أو اللوبيا، أو احتمال اختيار أحد الشباب بين ما إذا كان يريد العمل في أحد المصانع أو إحدى المزارع، أو أن مديري المشروعات لديهم بعض القدرة على اتخاذ القرارات بشأن ماذا سينتجونه وكيف - بل تعني وجود نظام من القيم، أو السلوك تجاه الحياة، أو حضارة: حضارة عدم المساواة وزيادة حظوظ بعض الأسر... ولكنها حضارة سرعان ما تزول وتنتهي".

لا غرابة إذن أن نعرف لماذا وجدت كتابات كينز طريقها إلى الشهرة الواسعة، في حين أن آراء شومبيتر لم تلق مثل هذا النجاح، رغم أن آراء الأخير لم ينقصها الحجة والقوة. ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك أن آراء شومبيتر كانت ترى ضرورة وجود نزعة أخلاقية تحكم إطار عمل الرأسمالية، وأنه إذا سقط الإطار النظري لهذه النظرية فلا بد أن تختفي تلك النظرية بأسرها من التطبيق، وهي الأمور التي لم يحفل بها كينز على الإطلاق. فلم يكن يهم كينز

1 Ibid.

كثيرا الإطار النظري الذي تقوم عليه الرأسمالية، بقدر ما كان يهمـــه استمرارها وبقاؤها.

وهكذا يمكن القول إن الأزمة المالية الحالية التي عصفت بأسواق الدول الرأسمالية تقوّض مرة أخرى الأساس النظري الذي تقوم عليـــه الرأسمالية. فإذا كان أساس الرأسمالية هو إطلاق "اليد الخفية"[1] لكـــي تقوم الأسواق بعملها، فإن قيام حكومات الدول المتضررة من الأزمة المالية الحالية بالتدخل في اقتصادها على نحو ما حدث قـــد كشـــف عوار هذه الأسس وعدم صلاحيتها أو قابليتها للتطبيق.

ولكن كل هذا لا يعني فناء الرأسمالية أو زوالها، كما دعـــا إلى ذلك بعض المحللين الاشتراكيين الذين يتمنون حدوث ذلك. وتلـــك هي المفارقة الكبرى في الأمر. فإذا كانت الرأسمالية نظريا قد تقوّضت أركانها، فليس معنى هذا زوالها من "التطبيق الفعلي". وهذا ما يعـــني أن يظل نوع ما من "**الرأسمالية المكيافيلية**" – إذا جاز لنا إطلاق هذا الاسم عليها – على أرض الواقع. فالغاية – التي هي ضـــرورة بقـــاء الرأسمالية واستمرارها تبرر الوسيلة التي هي تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصادي. وهذا دائما ما يفسر استمرار بقاء الرأسمالية علـــى أرض الواقع، رغم تهاوي الإطار النظري الذي يحكم وجودها. وهـــو مـــا رفضه شومبيتر وقلة من كبار الاقتصاديين من قبل.

ومع تهاوي الإطار النظري للرأسمالية العالمية، يتصدع كـــذلك البنيان الفلسفي الذي كان يحكم هذا الإطار، ألا وهـــو "الليبراليـــة الجديدة". والليبرالية الجديدة neo-liberalism، وفقا لتعريف إليزابيث مارتينـــز Elizabeth Martinez وأرنولـــدو جارســـيا Arnoldo

1 وهو التعبير الشهير الذي استخدمه آدم سميث لشرح آلية عمل النظـــام الرأسمالي.

Garcia في الورقة البحثية المعنونة "ما هي الليبرالية الجديدة"[1]، هي مجموعة من السياسات "الاقتصادية" التي صبغت شكل العالم على مدار الأربعين عاما الماضية تقريبا (منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي أو قبل ذلك بقليل). ولعل من أهم آثار انتشار هذا المفهوم على المستوى العالمي هو ما حدث من فجوات كبيرة تفصل بين الأغنياء والفقراء، حيث ازداد الأغنياء ثراء وازداد الفقراء فقرا[2].

وإذا كان وصف الليبرالية بالجديدة يوحي بأننا نتكلم عن شيء جديد قد أضيف إليها، فيحسن بنا أولا أن نتكلم عن الليبرالية "القديمة" أو ما اصطلح عليه بالليبرالية liberalism. ذلك أن الليبرالية الجديدة تعد نفسها وريثة الليبرالية، وهي العقيدة الاقتصادية التي سادت الفكر الاقتصادي منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين. وقد حازت المدرسة الليبرالية في الاقتصاد شهرتها بانتشار أفكار الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي ظهر إلى الوجود في العام 1776. لقد دافع هو ومن تابعه من أنصار المدرسة الكلاسيكية عن إلغاء تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية، وطالبوا بإزالة جميع الحواجز. فنادوا بعدم وضع القيود على التصنيع، وعدم وضع الحواجز أمام التجارة، وعدم فرض

1 Martinez, Elizabeth & Garcia, Arnoldo. (2000). *What is "Neo-Liberalism?": A Brief Definition*.

2 يجب أن يكون واضحا أن مصطلح "الليبرالية" له استخدام خاص في الولايات المتحدة. فإذا كان هذا المصطلح من وجهة النظر الاقتصادية يعني نفس المفهوم في جميع دول العالم تقريبا، إلا أنه في الولايات المتحدة كانت الليبرالية السياسية عبارة عن إستراتيجية تهدف لمنع الصراع الاجتماعي. وقد سوق هذا المصطلح إلى الفقراء وصغار العاملين على أنه برنامج مستمر بالمقارنة بأفكار المحافظين conservatives أو الجناح اليميني. ومن هذا المنظور تختلف الليبرالية الاقتصادية عن ذلك تماما.

التعريفات الجمركية. فمن وجهة نظرهم، كانت حرية التجارة هي أفضل السبل التي يسلكها اقتصاد دولة معينة لكي تتقدم. وحيث كانت هذه الأفكار "متحررة" من أي قيود، فقد جاء اسم المدرسة من ذلك، حيث أُطلق عليها الليبرالية بمعنى "المتحررة". وقد أدى هذا المذهب الذي يُعظّم الاتجاه الفردي إلى تشجيع المشروعات على أن تظل حرة والمنافسة على أن تظل حرة، وهو ما أدى لترسيخ مفهوم حرية الرأسماليين في تحقيق أرباح هائلة كيفما يريدون.

ويرى الليبراليون الجدد أن تلك الفترة الأخيرة (أي من أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وحتى بدايات حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية منذ العام 2007) هي "العصر الذهبي" golden age للرأسمالية، حيث هبطت ثمار الرخاء على معظم دول العالم تقريبا بسبب عدة عوامل مهمة، تتمثل في: غياب ملكية الدولة، وتنظيم عمليات الصناعة والتمويل، ومرونة أسواق العمل الدولية، وحرية السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للتضخم، والتي حافظت المؤسسات على تطبيقها من خلال الالتزام بقاعدة الذهب، وحرية التدفقات الدولية للتجارة ورأس المال[1].

سادت الأفكار الليبرالية في العالم الغربي طوال القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين. ثم حدث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، والذي قاد الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز لوضع نظريته التي قللت من أهمية الليبرالية كأفضل سياسة يجب على الرأسماليين اتباعها. وقال كينز: إن التوظيف

1 وليس هنا مجال الرد على كل هذه الحجج، ولكن نحاول فقط استعراض تطور الفكر الليبرالي الذي ظل سائدا في الفترة المذكورة حتى وصل إلى ذروته خلال الفترة الراهنة.

الكامل يعد شيئا أساسيا لنمو الرأسمالية، ولكن لا يمكـــن تحقيقهـــا إلا من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزيـــة لزيـــادة فـــرص العمالة. وقد كان لهذه الأفكار تأثير كبير على الـــرئيس الأمريكـــي فرانكلين روزفلت، حيث صمم على مقتضاها برنامج العهد الجديـــد New Deal، الذي أدى تطبيقه لإعادة انتخابه أربع مـــرات متتاليـــة ليظل في رئاسة البلاد حتى نهاية حياته، وليصبح الرئيس الأمريكـــي الوحيد الذي يحكم الولايات المتحدة لمدة اثني عشر عامـــا بســـبب استثناء الشعب الأمريكي له، وذلك لما قام به من إصلاح الاقتصـــاد الأمريكي وإنقاذه من الركود. ومن هنا بدأت الأفكار التي تنـــادي بوجوب أن تلعب الدولة دورا ما في الاقتصاد لضمان تحقيق النفـــع العام لجميع المواطنين، وبدأت تلقى قبولا عاما بين الناس.

واستمر الأمر على هذا المنوال، إلى أن بدأت الأزمات الرأسمالية في الظهور في الثمانينيات من القرن الماضي، وهو ما أدى لتقلـــيص معدلات الأرباح التي تحققها الشركات المملوكة من كبار الرأسماليين. وهذا ما دفعهم إلى التفكير في إعادة إحياء فكرة الليبرالية الاقتصادية مجددا. وهذا هو ما دفع مصطلح الليبرالية الجديدة للظهور والانتشار. ومع تسارع وتيرة العولمة خلال العقدين الماضـــيين، اكتســـح تيـــار الليبرالية الجديدة جميع دول العالم، ولم يستطع أي تيار آخر الوقوف أمامه أو التصدي له.

ولقد ظلت الليبرالية الجديدة هي العقيدة الاقتصادية المســـيطرة على الفكر الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن الماضي وحـــتى يومنا هذا، أو إن شئنا الدقة حتى ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ العام 2007 وتفاقمت آثارها في أواخر 2008. وفي محاولة للعودة بالعالم إلى هذا "العصر الذهبـــي"، دفع الليبراليـــون الجـــدد

دولهم – ومن ثم دول العالم – بشدة نحو تطبيق خطط "إصلاحية" تتكون من برامج واسعة تستهدف:

- خصخصة وحدات القطاع العام.
- إزالة القيود الحكومية.
- الفتح الكامل لأسواق السلع ورأس المال.
- اتباع سياسات اقتصادية كلية متشددة.

وفي الوقت الذي واصلت فيه الليبرالية الجديدة انتشارها في معظم دول العالم، شهد تنفيذها ازدهارا على وجه الخصوص في الدول النامية. ولعل ما جعل هذا الأمر ممكنا، هو أزمة الديون العالمية التي واجهتها معظم الدول النامية في العام 1982. فبعد مرور عقد كامل من ازدياد ثقة الدول النامية بنفسها، والذي تجلى في الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد، اغتنم الليبراليون الجدد الذين اعتلوا سدة الحكم في كبرى الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أزمة الديون كفرصة لإعادة الدول النامية إلى المسار "الصحيح" من وجهة نظرهم. ونتيجة لذلك، وصلت الشروط المجحفة الهادفة لتغيير الدول النامية لكي تتبنى إحدى صور الليبرالية الجديدة إلى المعونات الثنائية من حكومات الدول المتقدمة والقروض المشروطة من مؤسسات التمويل الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليان).

ولعل الأمر المدهش في ذلك هو التحول الهائل الذي طرأ على مهمة مؤسسات التمويل الدولية. فحينما أنشئت هذه المؤسسات وفقا لاتفاقية بريتون وودز في العام 1944، كانت مهمتها الأساسية هي المساعدة في منع حدوث أي صراعات مستقبلية من خلال توفير الإقراض بهدف الإنشاء والتنمية، ومن خلال العمل على تخفيف حدة المشكلات الطارئة التي قد تصيب موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

ومن هنا لم يكن مخولا لهذه المؤسسات ممارسة أي سلطات على القرارات الاقتصادية للحكومات الأعضاء، كما أن مهامها لا تشمل أي ترخيص بالتدخل في السياسات الوطنية للدول الأعضاء.

وخلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، كان الضغط من أجل تطبيق برامج الإصلاح الليبرالية الجديدة على الدول النامية أشد وطأة وأوسع نطاقا، على نحو ما أوضحه هاجون تشانغ Ha-Joon Chang في كتابه "**إعادة التفكير بشأن اقتصاديات التنمية**"[1]:

"**فبادئ ذي بدء**، فشلت الإصلاحات التي تم تنفيذها في الحقبة السابقة عليها (الثمانينيات من القرن الماضي)، فشلت تماما في إحداث أي تغيير في اقتصادات الدول المعنية، مما أدى لزيادة اعتمادها المالي على الدول المتقدمة وعلى مؤسسات التمويل الدولية.

ثانيا: فتح انهيار الشيوعية الباب واسعا أمام مساحة عريضة من العالم أصبحت على استعداد لتنفيذ أكثر الصيغ تطرفا من برامج الإصلاح التي تتبع الليبرالية الجديدة.

ثالثا: أدى بدء منظمة التجارة العالمية في العمل اعتبارا من العام 1995 إلى مزيد من تقييد قدرات الدول النامية للانحراف عن الأجندة الليبرالية الجديدة.

وأخيرا: خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات من القرن الماضي، سمح الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة معقل الليبرالية الجديدة والذي تزامن مع الركود النسبي الذي شهدته كل من اليابان وألمانيا، وهما الدولتان اللتان كان يُنظر إليهما

---

1 Chang, Ha-Joon (Ed.). (2003). *Rethinking Development Economics*. UK & USA: Anthem Press.

على أهما يمثلان البديل عن النظام الأمريكي، سمح ذلك لليبراليين الجدد بالمضي قدما من أجل تطبيق برامجهم، حيث لم يعد هناك بديل قائم للنظام الرأسمالي القائم على حرية السوق الذي تبنته الولايات المتحدة".

ولعله ليس من قبيل المبالغة القول بأنه إذا قُدر وعاد آدم سميث إلى الحياة مرة أخرى، ورأى المواقف المتشددة لليبرالية الجديدة، فقد يعتبر هو بنفسه ذلك خروجا عن النص. فرغم أن من المفترض أن الليبرالية الجديدة تستمد أفكارها الأساسية من الليبرالية القديمة، فإن المغالاة في الاعتقاد بالسوق، أو بالأحرى بقوى السوق، قد أدت في آخر الأمر إلى انفصال هذه القوى عن الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، بحيث أصبحت غاية في حد ذاتها. وهذا هو العامل الرئيسي في التمييز بين الليبرالية والليبرالية الجديدة.

وبالطبع من الخطأ وصف التقدم في تطبيق الليبرالية الجديدة في الدول النامية على أنه مجرد فرض من الخارج. ذلك أن الإصلاحات الليبرالية الجديدة في هذه الدول كان لها مؤيدوها من البداية، وبمرور الوقت تضاعفت أعدادهم واشتد نفوذهم. ومن ناحية أخرى، نجح عدد متزايد من الشركات العاملة في الدول النامية في الحصول على عقود للعمل كوسطاء أو مقاولين من الباطن للشركات متعددة الجنسيات التي تقع مقارها الرئيسية في الدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت إصلاحات الليبرالية الجديدة في إيجاد طبقة مهنية جديدة تستمد جزءا كبيرا من ثروتها وقوتها من قدرتها على فهم وصياغة المصطلحات الخاصة بالليبرالية الجديدة.

ومع تزايد الشكوك في النظام الرأسمالي القائم وإطاره الفكري، اتجه الناخبون في الولايات المتحدة إلى اختيار اتجاه "التغيير" الذي يمثله

الرئيس "باراك أوباما". ولعل هذا هو ما يؤكده المؤرخون الأمريكيون، فيما يعرف باسم "دورات التاريخ الأمريكي"، حيث يرون أن متوسط عمر المرحلة الواحدة يتراوح بين ثلاثين وأربعين عاما[1].

جاء انتخاب باراك أوباما ليصبح الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية بمثابة طوق أمل كبير للشعب الأمريكي. فباختيار أوباما ومعه كونغرس ذو أغلبية ديمقراطية قوية تستطيع أن تساعده بقوة على تحقيق أفكاره، وضع الأمريكيون نهاية حاسمة لمرحلة تصاعدت فيها ثلاث خرافات واحتلت مكان الصدارة:

- إعادة صياغة دور الحكومة: حيث سادت الفكرة التي مفادها أن بالإمكان قيادة دفة الحكم بنجاح ساحق في الوقت الذي تتخلى فيه الحكومة تماما عن دورها، بحيث يقتصر على توفير خدمات توفير الأمن والعدالة وحسب للمواطنين[2].
- الالتزام الحرفي بالأيديولوجيات: حيث كان سائدا أنه من الواجب إطلاق "اليد الخفية" للأسواق لكي تنظم عملها بنفسها، وأن رأسمالية السوق يمكن أن تنجح دون وجود حكومة قوية تنظم عملها، بهدف تحقيق الصالح العام وإعادة توزيع الدخل القومي بهدف ضمان تحقيق أكبر قدر من العدالة. وهو الأمر الذي ثبت فشله أمام حدوث أسوا أزمة مالية شهدها العالم في تاريخه، وهي الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم الآن.

---

1 فضل مصطفى النقيب. (نوفمبر 2008). **في فهم ما جرى**. وجهات نظر. العدد 118.

2 راجع الجزء الخاص (بإعادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السوق) ص: 45، حيث بسطنا فيه هذه الفكرة باستفاضة.

- أن النعرات العنصرية هي العنصر الحاسم في آخر الأمر: وأن لها اليد الطولى في تحديد الاختيارات وأنها سبب رئيسي لاختيار القيادات وتحديد الكفاءات.

وهكذا تغيرت الأمور، فهذا هو جوهر التغيير الذي كان ينادي به باراك أوباما طيلة فترة حملته الانتخابية، وهو أيضا الذي تحدث في أول تصريح له عقب إعلان فوزه بالرئاسة. لم يهتم الأمريكيون كثيرا أمام الاعتبارات الأيديولوجية، بل كان الاختيار هو ما فيه تحقيق المصلحة العامة. هذا هو ما عبر باراك أوباما في معرض تعليقه على بعض الاتهامات الموجهة له بأنه "اشتراكي"، ردا على دعوة أوباما "بإعادة توزيع الثروة". فكان رد أوباما على ذلك هو أن الغالبية العظمى ترغب في إعادة توزيع الثروة إذا كان ذلك يعني توافر مظلة التأمين الصحي والمعاشات ووجود فرص حقيقية في الجامعات للجميع. كما أن الغالبية العظمى ترغب أيضا في قيام الأغنياء بتحمل نصيب أكبر نسبيا من أعباء الضرائب لتمويل كل هذه الأمور.

من هنا يمكن لنا أن نفهم سر موجات الفرح العارمة التي اجتاحت دول العالم بسبب فوز باراك أوباما بمقعد الرئاسة في الولايات المتحدة. فليس هناك من شك في أن المرحلة القادمة سوف تشهد انحسارا كبيرا في أفكار هذا التيار الليبرالي وتطبيقاته على المستوى العالمي. وتعود فيها الأفكار المعتدلة التي يسمح فيها للدولة بالقيام بالدور المنوط بها، وأن يعود الأمل فيها للفئات المهمشة لتأخذ حقوقها في حياة كريمة. ولعل هذا هو سبب فرحة جموع الناس على مستوى العالم الذين أصابتهم سياسات الليبرالية الجديدة بطريقة أو بأخرى. كما أن فداحة الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بشدة، وتسربت من خلاله إلى بقية قطاعات الاقتصاد العالمي، سوف

تلقي بظلالها أيضا على وقف المد الليبرالي الجديد إن لم يكن بسبب خطأ ممارساته، فسيكون ذلك بسبب انشغالهم بترميمه وإصلاحه.

ثانيا: عدم فعالية النظام المؤسسي للاقتصاد العالمي

مع كل أزمة جديدة تضرب الاقتصاد العالمي تتعالى الأصوات من جديد بضرورة إلغاء المنظمات الاقتصادية الدولية المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي لكي تحل محلها منظمات أخرى ذات طبيعة مختلفة، أو على الأقل إعادة صياغة الدور الذي من أجله أنشئت المنظمات القائمة. وإذا كانت إحدى الطرق الشائعة التي سعت بها الحكومات لإيجاد حلول ناجعة للمشكلات الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية والمالية المتعددة القوميات هي إنشاء المنظمات الدولية التي تتولى القيام بذلك الأمر وتنسيقه بين الدول الأعضاء، إلا أنه غالبا ما كان يصاحب ذلك عدم عدالة كبيرة في توزيع الأدوار، أو في هيمنة الدول القوية على مقاليد إدارة تلك المؤسسات، أو انفراد الولايات المتحدة بتوجيه سياساتها باعتبارها أقوى اقتصادات العالم على الإطلاق.

وإذا ما حاولنا النظر في النظام الاقتصادي العالمي فيما بعد أزمة الكساد الكبير وانتهاء الحرب العالمية الثانية، نجد أن أهم ما يميز رد فعل الحكومات تجاه تحديات النظام الجديد وتهديداته هو محاولة التعاون وتنسيق السياسات بين الدول سعيا منها إلى إرساء معالم الاستقرار في نظام سعر الصرف القديم حتى يمكن تجنب حدوث أزمات مشابهة واسعة النطاق على الصعيد العالمي مرة أخرى.

ولذا لجأت هذه الحكومات إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية سعيا وراء توفير الحلول الملائمة لما قد ينجم من أزمات تهدد مسيرة الاقتصاد العالمي أو تضرب معالم استقراره واحتواء هذه

القلاقل فورا، وذلك خوفا من أن تؤدي إحدى هذه الأزمـــات إلى نشوب حروب عالمية أخرى إذا ما تمسك طرف معين بوجهة نظـــره في طريقة إدارة أزمة ما. وبناء على ذلك فقد تم إنشاء كل من:

- **بنك التسويات الدولية**: أنشئ في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بهدف دعم التعاون بين البنوك المركزية وتـــوفير تسهيلات إضافية للعمليات المالية الدولية.
- **صندوق النقد الدولي**: أنشئ في العام 1944 وفقـــا لاتفاقيـــة بريتون وودز، وكان الهدف الرئيسي من وراء إنشـــائه تحقيـــق استقرار أسعار الصرف المرتبطة بقاعدة الذهب، ولكـــن مـــع مرونة أكبر من القاعدة السائدة.
- **البنك الدولي**: أنشئ في العام 1944 وفقـــا لاتفاقيـــة بريتـــون وودز. وكان الهدف الأساسي منه هو إيصال أموال القطـــاع الخاص إلى المشروعات الاستثمارية التي تضمن النمو والتنمية.
- **مجموعة الدول العشر**: هي مجموعة الدول التي وافقت علـــى إقراض صندوق النقد الدولي إذا ما طلب ذلك لزيادة مصـــادره الإقراضية، وقامت بناء على ذلك بالتوقيع على الاتفاقية العامة للإقـــراض (General Arrangements to Borrow (GAB). وتعرف هذه المجموعة أيضا باسم نادي باريس Paris Club.
- **مجموعة الدول السبع**: وهي مجموعة غير رسمية تتكـــون مـــن كبرى الدول الصناعية، والتي يجتمع زعماؤها بصورة دوريـــة لمناقشة المشكلات والسياسات الاقتصادية.

وفي ظل تبني العمل بأفكار كينـــز، لم تظهر مشكلات اقتصادية كبيرة ذات صبغة دولية. وظل العمل على هذا الحـــال حـــتى حقبـــة الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن قبل ذلك بقليل حدثت ثلاثة أمور

ساعدت على انتهاء حالة الاستقرار التي سادت الاقتصاد العالمي منذ انتهاء الأزمة الكبيرة. ففي العام 1971 خرجت الولايات المتحدة على قاعدة الذهب، وكان هذا ببساطة يعني انتهاء العمل بالنظام الذي أقره نظام بريتون وودز. وكان الأمر الثاني هو إنشاء بورصة شيكاغو للبيع الآجل في العام 1972، وكان ذلك هو بداية الاتجاه نحو النمو الضخم للتعامل في المشتقات المالية. أما الأمر الثالث، فهو قيام البنوك التجارية الأمريكية والأوربية بعولمة عملائها. فقد أتيحت لحكومات الدول النامية مصادر جديدة للتمويل اغترفت منها بلا حساب، وكان نتيجة ذلك حدوث أزمة المديونيات الضخمة التي ضربت الاقتصاد العالمي في الثمانينيات من القرن الماضي.

وكان ذلك يعني ببساطة أن النظام المؤسسي الذي توطدت أركانه في فترة الأربعينيات من القرن الماضي قد فقد المدد النظري الذي كان يحكم وجوده. ولكن رغم ذلك، لم يفكر أحد في إنشاء بدائل لهذا النظام، رغم تعالي الأصوات المنادية بهذا في ذلك الوقت. ثم بدأت الأزمات المالية العالمية في الظهور. وعلى سبيل المثال، ظهرت للوجود أزمات متعددة في العديد من الدول، مثل أزمة المديونية العالمية في العام 1982، والأزمة المصرفية في اليابان في العام 1989، وهي الأزمات التي هددت البنوك التجارية الدولية الكبرى. وفي نهاية العام 1994، واجه الاقتصاد المكسيكي أزمة نقدية كبيرة، حيث انخفضت قيمة البيزو انخفاضا شديدا وصل إلى 50% في أسبوع واحد. وفي العام 1997، ظهرت أزمة دول جنوب شرق آسيا، والتي أعقبتها أزمة الروبل الروسي في العام 1998.

أبرزت كل الأزمات التي حدثت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي مدى ضعف النظم المالية القومية، كما أظهرت

بالتالي ضرورة مشاركة الدول في النظام المالي الدولي ولكن على أسس أكثر عدالة. وحيث إن الأساس النظري الذي يحكم وجود منظمات التمويل الدولية التي تدير الاقتصاد العالمي كان قد انتهى، فقد كان الأمر يتطلب إما إنشاء منظمات أخرى بديلة تواجه النظام الجديد الذي أخذت ملامحه في التشكل أو على الأقل إعادة صياغة دور المنظمات الدولية القائمة بالفعل بما يتواكب مع مجريات الأمور. وحيث لم يحدث أي من الأمرين، بسبب عدم رغبة الدول القوية التي تمسك بمقاليد الأمور في تلك المؤسسات، حيث لم ترغب هذه الدول في خروج الأمور من بين أيديها، فقد كان من المتوقع إمكان حدوث أزمات كبيرة قد تعصف بالاقتصاد العالمي كله.

وقد وصلت الأزمة المالية العالمية الحالية إلى النقطة التي دعا فيها بعض الزعماء الطموحين إلى التحضير لعقد مؤتمر "بريتون وودز جديد". فما الأسباب التي تقف وراء هذه الدعوة؟ وفقا لما كتبه مارتن وولف Martin Wolf في مقاله الأسبوعي بجريدة الفاينننشيال تايمز Financial Times (5/11/2008)[1]، فإن الحاجة لانعقاد مثل هذا المؤتمر تنبع من عدة أسباب:

أولا: استحكمت حلقات الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي، وجاءت إليه من الولايات المتحدة، التي كانت وما زالت أكبر قوة مالية في العالم. وإذا كان الكساد العظيم الذي ضرب العالم في ثلاثينيات القرن الماضي قد صاحبه بل وأدى إلى استفحاله فشل دول العالم في إقامة نوع ما من التعاون الاقتصادي بينها في ذلك

1 Wolf, Martin. *Why ageing a new Bretton Woods is vital and so hard*. Financial Times. November 5, 2008.

الوقت لحل الأزمة التي تمسك بخناقها، فإن العالم لا يريد تكرار هذه التجربة. لقد قاد الكساد الكبير إلى حدوث ثورة في الفكر الاقتصادي السائد آنذاك. وكان الهدف المعلن في مفاوضات بريتون وودز في ذلك الوقت هو "عدم تكرار ذلك الأمر ثانية" Never Again. وإذا كان العالم يمر الآن بأسوأ أزمة مالية تحدث له منذ ذلك الوقت، فإن هذا يعطي المبرر لدول العالم لإقامة مؤتمر آخر على غراره الآن.

ثانيا: ليس من الضروري الانتظار إلى أن تسكن العاصفة حتى نعيد التفكير من جديد في أمر انعقاد مثل هذا المؤتمر، فقد انعقد مؤتمر بريتون وودز في يوليو 1944، حين كانت الحرب العالمية الثانية ما زالت مشتعلة لم تضع أوزارها بعد. فإذا كان بقدرة قادة العالم في ذلك الوقت خوض غمار الحرب وإعادة تصميم الاقتصاد العالمي في نفس الوقت، فإن بقدرتنا الآن النضال ضد هذه الأزمة الطارئة وإعادة صياغة شكل ودور المؤسسات الاقتصادية العالمية في الوقت نفسه أيضا.

ثالثا: يمر النظام المالي العالمي اليوم بمرحلة اختلال وظيفي dysfunction. وتتضمن أجندة الإصلاح المقترحة الحفاظ على النظام الحر والمفتوح للاقتصاد العالمي الذي يوفر الفرص العديدة لأعضائه. وتتضمن هذه الأجندة أيضا تواصل التعاون بين البلاد. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على الدول التي تعنى بشؤونها الداخلية وتشجع كل ما هو محلي وتنفر من كل ما هو أجنبي.

رابعا: إن ما يحدث الآن يقع في إطار التقاطع بين الاقتصاد الكلي العالمي (النقود وأسعار الصرف وموازين المدفوعات) والتمويل الدولي (تدفقات رؤوس الأموال والهشاشة المالية والعدوى المالية).

ويظل التعاون أمرا حاسما في هذا الصدد. ووفقا لتصريحات البنك الدولي في هذا الصدد "يجب العمل على تحديث التعددية والأسواق لمواجهة التغيرات الطارئة في الاقتصاد العالمي".

قد يكون ما دفعه مارتن وولف من أسباب لانعقاد المؤتمر صحيحا من وجهة نظره. ولكن كل هذه الأمور قد لا تضمن للمؤتمر نجاحه، إذا انعقد. وذلك أن العالم حين ذهب إلى بريتون وودز في الثلاثينيات من القرن الماضي، كان هناك إطار نظري أو نظرية اقتصادية عمل الجميع على إرساء قواعدها. فقد كان جون مينارد كينز قد توصل إلى الحل النظري للأزمة الطارئة في ذلك الوقت، ووضع أسس التعامل معها، ولم يكن متبقيا إلا كيفية تنفيذها فقط. أما في أزمة اليوم، فعلى العكس، لم يتوافر بعد هذا الإطار النظري الذي يمكّن العالم من الخروج منها. ولذلك سيضع انعقاد مثل هذا المؤتمر الحاضرين أمام أحد اختيارين:

- إما تبني العمل بنفس أفكار كينز التي قدمها للعالم في ثلاثينيات القرن الماضي، رغم كونها قد لا تكون مناسبة تماما في هذا الوقت، لاختلاف أسباب الأزمة في كل من المرحلتين.
- وإما عدم الاتفاق على أي شيء على الإطلاق.

كذلك فإنه مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها وقت انعقاد المؤتمر الماضي، كانت ملامح القوة العسكرية والاقتصادية بين دول العالم قد تشكلت ووضحت معالمها. فقد آلت زعامة العالم في هذا الوقت إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضح ذلك جليا فيما أسفر عنه المؤتمر من نتائج: فقد قامت كل من وزارة الخزانة البريطانية برئاسة جون مينارد كينز، ووزارة الخزانة الأمريكية برئاسة هاري وايت، بإعداد مقترحات للنظام الجديد، وذلك في

الفترة التي سبقت انعقاد اجتماعات بريتون وودز. وقد تشابه كـلا المشروعين في المبادئ العامة بدرجة ملحوظة، وذلك رغـم وجـود بعض الاختلافات الجوهرية. وفي آخر الأمر توصل كل من الوفـدين البريطاني والأمريكي إلى حل وسط، والذي انحاز رغـم ذلـك إلى الأفكار الأمريكية بدرجة أكبر عن الأفكار البريطانية. وقد أعلن ذلك فيما بعد في المؤتمر وتمت الموافقة عليه.

أما الآن، فإنه رغم قوة الأزمة وشدة وطأتها علـى الاقتصـاد الأمريكي، ما زالت الولايات المتحدة متربعة على عرش زعامة العالم. صحيح أن هناك محاولات حثيثة من جانب بعض الدول، مثل فرنسا، لخطف الزعامة منها، لكن الأمر ما زال بعيدا عن المنـال. كمـا أن الصين، ورغم قوتها الاقتصادية الصاعدة، ما زالت بعيدة تماما أيضـا عن ذلك الأمر. وعلى ذلك فإن محاولة عقد مـؤتمر دولي في ذلـك الوقت، في ظل أجواء الضباب التي تحيط بمركز القيادة العالمية، قد لا تضمن له تحقيق أي نجاح على الإطلاق.

واقتصر رد الفعل الدولي على الأزمات الخانقة الـتي أخـذت تضرب أجزاء منه في كل بضع سنوات اقتصر رد الفعل الدولي على مجرد إنشاء عدة مجموعات أو منتديات "لترقيع" النظام القائم وإضفاء مزيد من الشرعية عليه. وعلى سبيل المثال، ففي أعقـاب أزمـات التسعينيات، قامت مجموعة الدول السبع بإنشاء منتـدى الاسـتقرار المالي في فبراير 1999. كما أنشئت مجموعة العشرين في العـام 1999 أيضا بغرض التشاور بصورة دورية حول النظام الاقتصادي والمـالي العالمي والسياسات الاقتصادية المحفزة للنمو. إلى أن حدثت الأزمـة المالية العالمية التي ظهرت إلى الوجود رسميا في سـبتمبر 2008، وإن كانت للأزمة أسباب أخرى تعود إلى قبل ذلك بعام أو عامين.

ومن شديد الأسف أن الاقتراح الذي قدمه روبـــرت زوليـــك Robert Zoellick، رئيس البنك الدولي السابق، لعلاج هذه الأزمـــة الحالية، هو زيادة عدد أعضاء مجموعة الدول الســـبع لكـــي تصـــير مجموعة الدول الأربعة عشرة، بحيث تنضم إليها كل مـــن روســـيا والصين والهند والبرازيل والمكسيك والمملكـــة العربيـــة الســـعودية وجنوب أفريقيا، وذلك دون تقديم أي بديل نظري يوجه نحو حـــل هذه الأزمة من أساسها.

وآخر الاعتراضات التي تنصب على هذا المؤتمر هو مـــا تطلبـــه الدول المتقدمة من ضرورة تعاون جميع دول العالم للخروج من هذه الأزمة. فإذا كانت الدول المتقدمة هي الـــتي تســـببت في حـــدوث الأزمة، ولم تكن تأبه بأي رأي يصدر من جانب الـــدول الناميـــة، فلماذا يُطلب الآن من الدول النامية مساعدة الدول المتقدمة للخروج من هذه الأزمة؟ وما الذنب الذي جنته الدول النامية لكـــي يُطلـــب منها تحمل أعباء سياسات الدول المتقدمة؟ وهل لو كان الأمر علـــى عكس ما حدث، بمعنى أنه لو كانت الدول النامية هي التي تسببت في حدوث تلك الأزمة، فهل كانت ستتحمل الدول المتقدمة جزءا مـــن الثمن المطلوب دفعه للخروج منها؟

ولذا ففي رأيي أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي الآن لن يتمخض عنها أي حل واقعي يبحث في الأســـباب الحقيقيـــة للأزمة، بل كل ما سوف تسفر عنه هذه الأزمة هو مجرد تبريرات عامة لما قد حدث، ويترتب عليه إنشاء بعض اللجان أو المنتديات التي تكون مهمتها مزيداً من إحكام الرقابة على الأسواق العالمية وحركات رؤوس الأموال الدولية... إلى غير ذلك من أمور ليست لها علاقة من قريب أو بعيد بجذور الأزمة. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الفرق الكبير بين

أزمة الثلاثينيات التي عرفت باسم الكساد الكبير والأزمة الحالية هو في وجود الحل النظري. ذلك أن وجود النظرية الاقتصادية التي قدمها جون مينارد كينز لتفسير حدوث أزمة الكساد الكبير والحلول التي وفرها للخروج منها كانت هي السبب الرئيسي وراء انتهاء الأزمة ومعالجة أعراضها وإزالة آثارها. وهو الذي أدى أيضا لإقامة مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين). أما في أزمة اليوم، فلا يتوافر مثل هذا الإطار النظري، وهو الأمر الذي سيجعل علاج الأزمة جذريا ضربا من الخيال.

إننا بحاجة اليوم إلى مؤسسات مالية دولية جديدة، يكون بإمكانها الحد من أضرار العولمة، وتخفيف آثار الأزمات الدولية على أعضائها، والنظر في حالة كل دولة على حدة، وليس الإصرار على وصفة ثابتة لا تتناسب مع الظروف الداخلية لكل بلد.

ثالثا: تغيير سياسات التنمية المتبعة

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر احتدام الصراع الفكري والأيديولوجي بين أنصار المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، فقد كانت الأمور مستقرة نسبيا للنظام الرأسمالي منذ وضع بذرته الاقتصادي الكبير آدم سميث بكتابه الشهير "ثروة الأمم" The Wealth of Nations في العام 1776. وقامت دعائم هذا النظام على فكرة ترك الأمور على أعنتها لكي تضبط نفسها بنفسها، وعدم تدخل الدولة على الإطلاق في النشاط الاقتصادي[1]. ومن هنا كانت

1 وذلك من خلال نظريته عن الحرية الاقتصادية، وضرورة ترك الأسواق لكي تعمل تلقائيا من خلال اليد الخفية، الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها إذا ما حدثت أية أزمات.

السياسات التنموية المتبعة هي سياسات ليبرالية تعزز تحرير المعاملات التجارية والمالية والانفتاح على العالم وتحارب الحماية. وما يميز هذه النظرية أنها جاءت لتفسر واقعا كان موجودا أو قائما بالفعل، فلم تكن مجرد أفكار نظرية ليس لها أساس على أرض الواقع.

وظلت هذه الأفكار سائدة دون منغص حقيقي يعترض انتشارها، إلى أن جاء كارل ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بكتابه الشهير "رأس المال" Das Capital. والذي بسط فيه نظريته عن الاشتراكية التي تتطور إلى الشيوعية، وفقا لقوانين التطور التاريخي العام. وظلت أفكار ماركس مجرد آراء نظرية بعيدة عن التطبيق، إلى أن قامت الثورة البلشفية في روسيا على يد لينين في العام 1917، لتبدأ ممارسة دورها في الحياة العملية منذ ذلك الوقت، لتنتقل بعد ذلك إلى الدول التي تبنت النهج الاشتراكي، وغيرها من الدول النامية التي وجدت مصلحتها في تطبيق هذا النظام.

وكانت السياسات التنموية المتبعة تعزز دون شك حماية الصناعة الوطنية وغلق الأبواب في وجه التجارة الدولية. ومن هنا أُعطيت إستراتيجية الإحلال محل الواردات import-substitution strategy أولوية قصوى.

ثم حدث بعد ذلك الكساد الكبير، الذي ضرب النظام الرأسمالي في مقتل، وتوقع الجميع أن أفكار ماركس سوف تثبت صحتها، وأن هذا النظام سوف يختفي من الوجود بفعل عوامل الضعف الكامنة فيه والتي أدت إلى تصدعه بهذا الشكل. وظلت الأمور على هذا المنوال، إلى أن برز إلى الصورة جون مينارد كينز بنظريته عن إصلاح النظام الرأسمالي، وذلك "بتطعيمه" ببعض مبادئ الاشتراكية في صورة تدخل الدولة في بعض أوجه النشاط الاقتصادي لتقويمه وتهذيبه. فزاد

تبعا لذلك دور الدولة في السياسة الاقتصادية، وظهرت من ثم "دولة الرفاه" التي لعبت الدولة بمقتضاها دورا كبيرا في رعاية احتياجات مواطنيها وتوفير الحماية لهم.

وكان هذا الحل يعني الانحراف عن الأيديولوجية السائدة، لتصحيح وضع قائم، وبما يخدم هذه الأيديولوجية نفسها ويمنع سقوطها وزوالها. ولكن كان الحل في المقام الأول يوفر علاجا للدول التي تطبق هذا النظام، للخروج من الأزمة التي تمر بها.

وعلى الجانب الآخر، شهد النظام الاشتراكي عيوبا كثيرة عند تطبيقه، إلى أن اعتلى ميخائيل غورباتشوف سُدة الحكم في الاتحاد السوفيتي، معقل النظام الاشتراكي، وبدأ في تطبيق سياساته الإصلاحية التي عُرفت باسم "البيريسترويكا"[1]. ولكن ما أن بدأت خطوات الإصلاح تمضي قدما، حتى تهاوى الإطار النظري الذي يحكم هذا النظام، ليسقط النظام بأسره، وتنهار الاشتراكية في العام 1991، ويثبت خطأ أفكار ماركس التي ظلت سارية قرابة سبعين عاما من الزمان.

على أن هناك بعض الدول التي رفضت أن تتخلى عن مبادئ النظام الاشتراكي، ورأت أن هذا النظام يمكن أن يعمل جيدا بعد إدخال بعض الإصلاحات عليه. فكان أن قامت الصين "بتطعيم" هذا النظام ببعض مبادئ نظام السوق، وذلك بتأكيد الدور الأساسي للسوق في تخصيص الموارد، على أن يتم ذلك بتوجيه من السياسات

---

1 للوقوف على فهم أكبر لسياسة البيريسترويكا التي اتبعها غورباتشوف في روسيا، راجع: محمد حسن يوسف. **البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم**. مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم 1011، بتاريخ 1990/2/19.

الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية)، وبتوجيه من جانب الدولة. وهكذا استمر هذا النظام الجديد في العمل، ليصعد بالصين من مجرد دولة نامية إلى قوة كبيرة تقف على أعتاب تولي زعامة العالم الاقتصادية.

من ناحية أخرى، أدى انهيار النظام الاشتراكي كذلك إلى نشوة أنصار النظام الرأسمالي بانتصار مذهبهم، وطالبوا بالعودة إلى "النقاوة" التي كان عليها من قبل حين وضع آدم سميث وغيره من أنصار المدرسة الكلاسيكية أسسه ومنهجه. ومن هنا ظهرت مجموعة فكرية جديدة عُرفت باسم "الليبراليين الجدد" new liberals – وفي الواقع صحة هذا الاسم هو "الليبراليون المجددون"، لأنهم لم يأتوا بجديد، ولكنهم قاموا بالتجديد في الفكر القائم وعادوا به إلى أصوله السابقة، نادوا بالتخلي تماما عن أفكار كينز، والرجوع إلى الاعتماد التام على قوى السوق، وتقليص دور الدولة إلى أضيق الحدود الممكنة... وظل الحال على ما هو عليه، إلى أن حدثت الأزمة العالمية الكبرى التي ضربت النظام الرأسمالي في مقتل، وما زال العالم يعاني من آثارها حتى هذه اللحظة.

ومن المعلوم أنه بحلول أوائل التسعينيات من القرن الماضي، اتفق معظم الاقتصاديين الغربيين بشأن ما هو المطلوب عمله لإنعاش النمو في دول الجنوب. وأطلق على هذه السياسة العامة اسم "إجماع واشنطن" Washington Consensus، وهو الاسم الذي أطلقه عليها جون ويليامصون John Williamson[1]. وكان إجماع واشنطن بمثابة

---

1 Richards, A. & Waterbury, J. (2008). Re-mixing the Market and the State. In A. Richards & J. Waterbury (Eds.) *A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (pp. 228-263).* Boulder Colorado: Westview.

رد فعل لعلاج ما أصاب دول العالم النامي من تراكم الاختلالات في الاقتصاد الكلي وغيرها من المشكلات التي صاحبت إستراتيجيات النمو التي تصممها الدولة، على حد رأي الاقتصاديين المشاركين في هذا الإجماع.

وقد استمد هذا الإجماع اسمه من الدعم الكبير الذي لاقاه من حكومة الولايات المتحدة (خاصة وزارة الخزانة الأمريكية) وصندوق النقد والبنك الدوليين، وجميع هذه المؤسسات تقع مراكزها الرئيسية في واشنطن، فمن هنا جاء اسمه. ورغم أن تلك السياسات كانت تمثل تحديا كبيرا أمام الحكومات المطلوب منها القيام بتنفيذها، فإنها ظلت العقيدة الراسخة لهذه المؤسسات التي لا يمكن لأي أحد أن يحيد عنها قيد أنملة.

وكان المفهوم الأساسي الذي يستند إجماع واشنطن إليه هو أن الأسواق تقود إلى النمو بطريقة أفضل من الدولة. ومن وجهة نظر هذا الإجماع، كان العلاج المقترح للدول التي عانت اقتصاداتها من اختلالات مالية من جراء تطبيقها لسياسات التصنيع بغرض إحلال الواردات وغيرها من الأزمات الدولية المتعددة التي حدثت في عقد السبعينيات من القرن الماضي (مثل زيادة أسعار البترول، وزيادة أسعار الفائدة على المستوى الدولي، والركود الذي أصاب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) كان العلاج المقترح هو "التثبيت" على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يعقبه "التكييف الهيكلي" أو الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي، مثل تحرير الأسعار واتباع برامج الخصخصة.

ووضع الاقتصاديون المهيمنون على صياغة هذا الإجماع قائمة طويلة بأهم خطوات الإصلاح من وجهة نظرهم، ووصل عدد بنودها

إلى عشرة. ثم أضيف إلى هذه القائمة عشرة بنود أخرى فيما أطلق عليه "ما بعد إجماع واشنطن" Post-Washington Consensus – على حد قول داني رودريك في دراسته عن "إعادة التفكير بشأن سياسات النمو في دول العالم النامي"[1].

وكان تنفيذ العشرين بندا المقترحة مرة واحدة بمثابة انتحار سياسي لأية حكومة تقوم به، حيث إن ذلك يتطلب من هذه الحكومة الدفاع عن جملة من المصالح المتعارضة في نفس الوقت. ولذا فقد كُتب العشرات بل المئات من المقالات والأبحاث عن توقيت وترتيب بنود تلك القائمة، ولكن ظل التطبيق الفعلي لهذه القائمة – كما يقول رودريك – هو "افعل كل ما تستطيعه، وبأكبر قدر ممكن، وبالسرعة التي تقدر عليها". ولا حظ رودريك وبحق عدم وجود أي تبرير نظري اقتصادي لهذه الممارسات.

ولكن رغم ذلك، ظلت الولايات المتحدة – ومن ورائها مؤسستا بريتون وودز – تفرض هذا النموذج على دول العالم باعتبارها أكبر قوة سياسية واقتصادية على مستوى العالم. وسعت من خلال "العولمة الاقتصادية" إلى إحلال "السوق الحرة العالمية" محل الثقافات والأنظمة الاقتصادية المتعددة التي كان العالم يتسع لها دائما، إذ حاولت دمج هذه الثقافات والأنظمة في سوق حرة عالمية واحدة، على حد قول جون جراي في كتاب "الفجر الكاذب"[2].

---

1 Rodrik, Dani. (2004). *Rethinking Growth Policies in the Developing World*. Luca d'Angliano Lecture in Development Economics, Turin, Italy, October 8.

2 جون جراي. **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: مكتبة الشروق، 2000.

وكانت الأمور تسير على نفس المنوال، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية. فوجدت كبرى الدول الرأسمالية أن "يد السوق" قد أصابها الشلل، لتصاب اقتصاداها بأسوأ أزمة تحدث على مر التاريخ. وتهاوت النظريات المؤيدة لقوى السوق، لنجد في التطبيق الفعلي أن تلك الدول تقوم بعمليات تأميم لبعض البنوك الكبيرة أو دخول الدولة شريكا فيها، وهي الإجراءات الاشتراكية التي طالما حذر إجماع واشنطن دول العالم النامي من تنفيذها، ومن المغبة العظيمة التي تترتب على عدم التخلي عنها.

وهكذا ليس من شك في أن جميع برامج الإصلاح الاقتصادي التي أشرف على تصميمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين قد وجهت جل اهتمامها إلى النواحي المالية، ولم توجه أدنى اهتمام إلى القطاعات الحقيقية إلا في الوثائق التي كانت تصدر عنهما وحسب. وكانت هذه البرامج تولي أهمية خاصة نحو إستراتيجيات تشجيع الصادرات export promotion، بهدف دمج الاقتصادات الوطنية في منظومة الاقتصاد العالمي، في مقابل التخلي عن إستراتيجية الإحلال محل الواردات، التي كانت تهدف أساسا لإقامة صناعات كثيفة وخفيفة متنوعة تخدم الاقتصادات الوطنية. وكان أهم ما نتج عن ذلك تدهور أوضاع الفقراء على مستوى العالم، وزيادة أعدادهم بدرجة غير مسبوقة من قبل، للدرجة التي أصبحت تنذر بحدوث قلاقل اجتماعية في مناطق كثيرة من العالم.

ورغم كثرة الانتقادات الخاصة بهذا الأمر التي وجهت إلى تلك البرامج أثناء تنفيذها، كانت لمصممي السياسات في تلك المؤسستين وجهات نظر مغايرة لذلك، واعتمدوا على نظريات مختلفة لتبرير ما ينادون به. وتمثلت أهم الحجج التي دفعوا بها في تبنيهم للعمل بهذه

الأيديولوجيات في نظرية القطرات المتساقطة hypothesis of trickle down.

ووفقــا لمــا يقولــه ديــبراج راي Debraj Ray في كتابــه "**اقتصاديات التنمية**"[1]، لم تكن فكرة نظرية القطرات المتساقطة يتم تداولها بين دوائر صانعي القرار في الدول النامية وحسب، بل أيضا في اقتصادات الأسواق الصناعية مثل الولايات المتحــدة كــذلك. والفكرة بسيطة، ومفادها أنه مع تحقيق معدلات كافية للنمو وقليل من التدخل لتصحيح عدم العدالة في توزيع الدخول، فإن ثمار التنمية سوف تنفذ أو تتساقط في نهاية الأمر إلى الفقراء، حيــث ســيزيد الطلب على ما يستطيعون تقديمه (الذي هو غالبــا العمالــة غــير الماهرة).

ولسنا بحاجة للقول إن هذا الافتراض كان بعيدا عن التحقيــق. ذلك أن الأقرب احتمالا للحدوث دائما أن الأشخاص الأغنيــاء في أي مجتمع تغلب عليه عدم العدالة في توزيع الدخول يسعون لإدامــة وجودهم وأوضاعهم النسبية. ولا يتحقق ذلــك بأعمــال أحاديــة مدروسة وحسب (فالأفراد عادة يكونون قلة مهما بلغ عددهم للتأثير في أعمال الاقتصاد بأكمله). وبدلا من ذلك، قــد يخلــق الأغنيــاء الطلب على المنتجات، ومن ثم المدخلات، التي لا يمكن إلا للأغنيــاء فقط أن يعرضوها. كما أن الطبقات مرتفعة الدخل في الدول النامية غالبا تكون طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر، بل تبدد الفــوائض التي تتراكم لديها في مصارف استهلاكية لا تفيد المجتمع. وهذا مــا أدى إلى تناقص معدلات النمو في تلك الدول.

---

1 Ray, Debraj. (1998). *Development Economics*. Princeton, N. J.: Princeton University Press. P: 226.

وهكذا لم يكتب لمفهوم القطرات المتساقطة الذي تبناه الاقتصاديون الغربيون، وعلى رأسهم المسؤولون في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، الاستمرار، حيث كان ميلاده مليئا بالشكوك في فعاليته. ثم جاءت الأزمة المالية العالمية الراهنة لتذهب بما تبقى من أفكار لهذه النظرية.

إن ما يجعل الأزمة المالية العالمية الراهنة شديدة الوطأة هو تضمنها لتشابكات عديدة للغاية، التي لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الحقيقي. وهذا هو ما يفسر فشل العلاج الجزئي في استئصال هذه الأزمة من جذورها، أو بمعنى آخر: هذا ما يفسر عدم نجاح خطط الإنقاذ التي تعهدت كبرى الدول الرأسمالية بتطبيقها وتريليونات الدولارات التي ألزمت نفسها بضخها في الأسواق أو على الأقل عدم تأثيرها مباشرة، وذلك في اعتقاد الكثير من الخبراء.

لقد قام على إرساء الأساس للعولمة الاقتصادية على الصعيد العالمي أربعة لاعبين رئيسيين، هم: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية (منذ إنشائها مؤخرا). ولم يكن لدى أي من هؤلاء المؤسسات أدنى استعداد لسماع آراء الدول التي يريدون تطبيق برامجهم فيها. وكانت معظم هذه البرامج تصب في مصلحة الأغنياء، ونتج عن ذلك ازدياد معدلات الفقر بشكل غير مسبوق على الصعيد العالمي.

وكان أهم المبادئ التي دافعت عنها هذه المؤسسات، بمساندة شرسة من الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة هو مبدأ تحرير التجارة. على أن هذه التجارة العالمية كانت دائما غير متناسقة وغير عادلة وتصب في مصلحة الدول الصناعية، وذلك على حد قول جوزيف ستيجلز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي كان

يشغل منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي سابقا. أو على حد قول سكوت ماك نيلي مدير مؤسسة سان ميكرو سيستم "أن المسألة ستكون في المستقبل هي: إما أن تأكل أو أن تؤكل" to have lunch or be lunch.

لقد كان من أهم نتائج الحركة الأخيرة للعولمة التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزايدت وتيرتها منذ ثمانينيات القرن الماضي زيادة اتجاه الثراء من خلال التعاملات في البورصات المحلية والدولية، وهو ما يطلق عليه financialization، وذلك في مقابل ضعف الاتجاه نحو التصنيع industrialization، وهو الاتجاه الذي كان سائدا حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي كأساس لتراكم الثروات.

وعلى حد قول جون جراي في كتابه "الفجر الكاذب"[1]، كان من نتيجة تطبيق مبادئ السوق الحرة بصفة عامة زيادة بؤس العمال، حيث تطلب الأمر تغيير دور النقابات العمالية وإضعافها. وأصبحت سوق العمل الأمريكية بمثابة النموذج الذي سارت على هديه أو بالأحرى الذي فُرض على جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية. ومن الجدير بالذكر أن سوق العمل الأمريكية تمتاز بعدة خصائص، لعل من أهمها ارتفاع مستوى الحراك فيها، ومرونتها الشديدة في تخفيض الأجور، وقدرتها على تخفيض التكاليف لمصلحة أرباب الأعمال. وهي خصائص تصب كلها في غير صالح العمال، الذين يمتازون غالبا بمهارات محدودة تجعلهم يرضون بأقل من الحد الأدنى اللازم لإعالة ذويهم. وكانت النصيحة التي أسديت لأفراد الطبقة الوسطى السابقة هي التعامل في الأوراق المالية، نظرا لعدم انتمائهم للعمل في أية

1 جون جراي. مرجع سبق ذكره.

شركة أو مؤسسة بعينها. وكان ذلك بالطبع يعني ضياع هؤلاء الأفراد لدى أية هزة أو أزمة قد تصيب نظام الأوراق المالية، وهي الأمور التي تكررت كثيرا خلال العشرين عاما الماضية، مما أدى لازدياد البؤس وانتشار الفقر بدرجات كبيرة وغير مسبوقة على مستوى جميع دول العالم. والدروس المستخلصة من كل ما سبق هي:

- أن الأفكار النظرية مهما كانت وجاهتها وقوة منطقها لا تستطيع الصمود في عالم التطبيق الفعلي، بل لا بد أن يضاف إليها من وقت لآخر، لتصحيح مسارها وبما يخدم الدولة التي تطبقها في نهاية الأمر ويؤدي لتحقيق مصالحها. فليس من المعقول أن نعمل على أن تظل النظرية صحيحة لتسقط الدولة. هذا ما حدث في دول العالم الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو ما حدث في الصين في الوقت الراهن.
- وما نستخلصه من الأزمة المالية العالمية الحالية هو انتهاء عصر الأيديولوجيات، فلن تظل الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية حبيسة الإطار الفكري للفكر الرأسمالي، بل سوف تقوم بإدخال الكثير والكثير من التعديلات عليه، بما يواكب مصالحها الخاصة ويؤدي في النهاية لإعادة النظام الرأسمالي نفسه إلى الحياة من جديد.
- وهذا هو الدرس الذي يجب أن تتعلمه جميع الدول النامية. فليست العبرة بتطبيق منهج أيديولوجي معين والتمسك بقواعده، بل الأهم تطبيق النظام الاقتصادي الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والذي يعمل على دخول هذه الدول إلى مصاف الدول المتقدمة.

- إن الأزمة المالية التي ضربت كبرى الاقتصادات الرأسمالية في مقتل، لتفتح الباب الآن واسعا أمام دول العالم النامي في طريقة مفاوضاتها مع المؤسسات الدولية والدول التي تقف وراءها. فعلى الدول النامية أن تحذو حذو الدول المتقدمة في تطبيق ما يناسبها من سياسات تحقق مصالحها، وعدم التعويل على اتباع منهجية واحدة والتمسك بأصولية اقتصادية لا يمكن الحياد عنها، إذ إن هذه المنهجية والأصولية الرأسمالية قد ثبت فشلها فشلا ذريعا في عقر دارها، كما أن الدول المنادية بالالتزام الحرفي لتطبيقها واتباع تعاليمها هي أول من انقلب عليها وتخلت تماما عنها، واتبعت بدلا منها السياسات التي تكفل لها سبل النجاة.

رابعا: إعادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السوق

رغم أن بيع السلع والخدمات يشكل أساس المجتمع الرأسمالي، فإن هناك بعض الحالات التي لا تستطيع الأسواق فيها توفير جميع السلع والخدمات المرغوبة، أو أنها توفر تلك السلع والخدمات بوسائل تؤثر سلبيا على المجتمع ككل. وعلى ذلك هناك قناعة بين عدد كبير من الاقتصاديين بأن نظام السوق بمفرده لا يمكنه القيام بجميع الوظائف الاقتصادية، بل سيكون مطلوبا التدخل بإحدى أدوات السياسات العامة لتصحيح مسار ذلك النظام وتوجيهه بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع واستكمال ما يوجد به من نقص في بعض المجالات.

ويعد فشل السوق market failure، أي عدم قدرة بعض الأسواق غير الخاضعة للرقابة على تخصيص الموارد بكفاءة، من النتائج

التي تبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فحينما تفشل الأسواق في أداء مهمتها، تكون السياسة العامة هي البديل لعلاج هذا القصور وزيادة الكفاءة الاقتصادية. وهناك بعض النظريات والنماذج التي تقصر تدخل الدولة على الحالات التي يحدث فيها فشل للأسواق، وذلك بشرط قيام الحكومات بأداء جيد في تلك الحالات. وتشمل السلع والخدمات التي قد لا توفرها الأسواق بشكل أمثل كلا من: التعليم والقانون والنظام العام والحفاظ على البيئة والدفاع القومي والطرق والجسور والمستشفيات والرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية والنقل العام... إلخ.

ولكي نصل إلى الاستنتاج بأن الأسواق تؤدي عملها بكفاءة، فإن ذلك يأتي بعد سلسلة من الافتراضات حول طبيعة عمل تلك الأسواق، فإذا لم تحدث هذه الافتراضات على أرض الواقع، فإن الاستنتاج بكفاءة توازن السوق قد يفقد صحته. وأستعرض فيما يلي بعض الحالات الصريحة التي تستدعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتنظيمها وضمان كفاءة إنتاجها وتوزيعها:

أولا: حينما لا تتوافر المنافسة الكاملة في الأسواق. ففي الواقع، عادة تكون الأسواق بعيدة عن وضع المنافسة الكاملة. فتتميز بعض الأسواق بوجود بائع واحد أو مشترٍ واحد (أو مجموعة صغيرة منهم)، والذين يكون بقدرتهم التحكم في أسعار السوق. ويطلق على هذه القدرة على التأثير في الأسعار اسم قوى السوق market power. ويمكن لقوى السوق أن تجعل الأسواق غير كفؤة لأنها تجعل السعر والكمية بعيدين عن توازن العرض والطلب.

ثانيا: يفترض التحليل الاقتصادي أن الناتج من تفاعل الأسواق لا يؤثر إلا على البائعين والمشترين في هذا السوق فقط. ولكن في دنيا

الواقع، أحيانا تؤثر قرارات البائعين والمشترين على الأفراد الـــذين لا يشاركون في السوق على الإطلاق. والمثال الكلاسيكي على ذلـــك هو التلوث كناتج للسوق يؤثر على الناس غير المشتركين في تعاملات السوق. ويطلق على هـــذه الآثـــار الجانبيـــة اســـم الخارجيـــات externalities، وتؤثر على الرفاهة في السوق بحيث تجعلها تعتمـــد على ما هو أكثر من مجرد القيمة التي يحصل عليها المشترون والتكلفة التي يتحملها البائعون. وحيث إن المشترين والبائعين لا يأخذون هذه الآثار الجانبية في الحسبان حينما يتخذون القـــرار بالكميـــات الـــتي يستهلكونها أو ينتجونها، لذا يمكن أن يكون التوازن في السوق غـــير كفؤ من وجهة نظر المجتمع ككل.

كل الحالات السابقة استدعت تـــدخل الدولـــة في النشـــاط الاقتصادي بغرض التنظيم وضمان إنتاج تلك الســـلع والخـــدمات بالشكل الأمثل. على أنه يظل السؤال (ماذا يجب على الحكومـــات عمله؟) يشكل تقريبا محور الجدال المستمر بين الجميع. ويعد مـــدى تدخل الحكومة أحد أهم الانقسامات الأيديولوجية في هذا الشـــأن. وهنا يمكننا التمييز بين اتجاهين واضحين: أحدهما في أقصى الـــيمين، يحبذ أن يظل التدخل الحكومي في حدوده الدنيا، ويجادل بضـــرورة ترك عملية صنع القرارات الاقتصادية للأفراد أنفســـهم. والآخـــر في أقصى اليسار، يحبذ التدخل الحكومي الكامل في الاقتصاد، ويـــؤمن بأن القرارات والملكية الجماعية وتدخل الدولة هي وحدها الكفيلـــة بحل المشكلات الاجتماعية وعلاج مظاهر عدم المساواة الكامنـــة في النظام الرأسمالي.

وخلال القرنين الماضيين، يمكننا التمييز بين أربع مراحل رئيسية مر بها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

1- الدولة الحارسة

اقتصرت أعمال الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أعمال الجيش والشرطة والقضاء، ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالحارسة. فقد مثلت فترة نهاية القرن الثامن عشر المرحلة الأخيرة من المركنتيلية[1]، وهي الفترة التي انخرطت فيها الحكومات بشكل جوهري في تفصيلات الاقتصاد. وتم توجيه القوانين بصفة خاصة لتطوير ثروة وقوة الدولة من خلال تقييد التجارة الخارجية، ولكنها استلزمت كذلك سن القوانين الداخلية التي توجهت إلى الأغراض القومية. وكان الهدف العام هو استخدام الحكومة لتحقيق مزيد من الغايات الاقتصادية للدولة. وهكذا كان دور الحكومة في ظل نظام المركنتيلية واسعا وفضفاضا، وبعبارة أخرى كان الجانب السياسي للمجتمع يطغى على الجانب الاقتصادي.

ثم جاء آدم سميث بأفكاره رد فعل ضد نظرة المركنتيليين للمجتمع، فكان كتابه "ثروة الأمم" أحد أعظم النصوص النظرية وأكثرها تأثيرا، حيث جادل فيه بأهمية تقليل دور الحكومة إلى الحد الأدنى. وهكذا كانت رؤية سميث للحكومة أن تقوم بدور أقل مما كانت تلعبه في ذلك الوقت. ووفقا لآدم سميث، فإن دور الحكومة ينحصر فيما يلي:

1- واجب الدفاع: وهذا هو دور الحكومة دائما، بل لعله السبب الرئيسي وراء وجود الحكومة على الإطلاق.

---

1 المركنتيلية mercantilism هي مذهب اقتصادي ساد خلال القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر، يرى أن من مصلحة أي دولة أن تعمل دائما على تحقيق فائض في صادراتها على وارداتها، بحيث يكون الرصيد المتحقق في صورة فضة أو ذهب.

2- إرساء نظام قضائي فعال: وهذا الدور يتضمن مجالين رئيسيين:

- فمن ناحية، يعد هذا الدور امتدادا لدور الدفاع ولكن داخل الدولة، حيث يحتاج المجتمع لحماية نفسه من هؤلاء الذين لا يرغبون في التقيد بقواعده.
- ومن ناحية أخرى، يتضمن هذا الدور تعضيد دور السوق. فنظام السوق الحر الذي كان يتبناه سميث يحتاج نظاما قضائيا يسمح بتنفيذ العقود ويضمن حقوق الملكية. فبخلاف ذلك لن تتمكن الأسواق من أداء عملها بكفاءة.

3- توفير السلع العامة: وهذا الدور يعد من أعقد أدوار الحكومة، حيث يعد من الصعوبة تحديد السلع التي يمكن أن تندرج تحت مسمى السلع العامة، إلا أنه يمكن حصرها في إقامة البنية الأساسية وتوفير التعليم.

من وجهة نظر آدم سميث، فإن الدور المرغوب للحكومة هو أن تظل بعيدة عن الحياة الاقتصادية كلما كان ذلك ممكنا، وعدم التدخل لأداء أية وظائف تتجاوز تلك الوظائف الثلاث المبررة. ولذلك فإن مبدأ "دعه يعمل" laissez-faire (أو الاقتصاد المرسل) يعني أن الحكومة يجب أن تتخلى عن التدخل في التجارة، وهذا هو بالضبط ما كان يدافع عنه أنصار السوق الحر الأوائل كأفضل وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. ذلك أن عمليات السوق بنفسها سوف تقود إلى نتائج كلية أفضل مما يمكن تحقيقه في ظل تدخل الحكومة.

ويعد أساس هذه النظرية بالكامل هو نقيض المركنتيلية، فالحياة الاقتصادية أكثر أهمية من السياسة. فالسياسة والمؤسسات الحكومية ببساطة هي أقل أهمية من الحافز على تحقيق النفع الذاتي من خلال

النظام الاقتصادي. ويجب أن تظل الحكومة مجرد داعم لعمل السوق، وأن تتصرف طواعية كملاذ أخير. وتكمن أهمية أفكار آدم سميث في استمراريتها بصورة فعالة حتى يومنا هـذا. ويـرى الاقتصـاديون النيوكلاسيكيون أو الليبراليون المعاصرون أن آدم سميث هـو المحفـز الرئيسي لأفكارهم.

2- الدولة المتدخلة (دول الرفاهة)

في القرن التاسع عشر، وبصفة خاصة في بريطانيا، كانت هناك محاولات جادة لإقامة دولة الحد الأدنى مـن التـدخل في النشـاط الاقتصادي التي نادى بها سميث وأتباعه. ومع ذلك، فـرغم زيـادة مستويات المعيشة بصفة عامة في بريطانيا في العصـر الفيكتـوري، كانت توجد بعض الجوانب السلبية التي لم يمكن تجنبها، مثل استغلال عمالة الأطفال، وعدم توافر المساكن، وتدني خدمات الصحة العامة. وكان ذلك جزئيا كرد فعل للإفراط في رأسمالية الاقتصاد المرسـل، حيث جادل ماركس وغيره في منتصف القرن التاسع عشر بوجـود تناقضات داخل النظام الرأسمالي، وأن هذه التناقضات تقود حتما إلى استغلال العمال. ومع نهاية القرن التاسع، بدأت دعائم ما عُرف فيما بعد بدولة الرفاه welfare state في الظهور، لكي تقضي على بعض المظاهر السيئة للرأسمالية من خلال إعادة تحمل الدولة لمسؤوليتها عن رفاهة مواطنيها.

وعادة تعود نشأة دولة الرفاه إلى ألمانيا في عقد الثمانينيات مـن القرن التاسع عشر، حينما رأى المستشار أوتو بسمارك بعض المزايـا الانتخابية في توسيع نطاق العمل بمزايا التأمينات الاجتماعية. على أن الدافع الرئيسي في ألمانيا كان مواجهة المخاطر السياسية والاجتماعية

التي تواجه النظام من العمال الاشتراكيين التي كانت في نظر بعض المعاصرين "نذيرا بالثورة والانقلاب".

ومما لا شك فيه أن وجود مزايا انتخابية في اعتماد العمل بتلك البرامج، كما أن اعتماد العمل ببرامج الرعاية الاجتماعية كان مرتبطا بتوسيع الحقوق الدستورية للمواطنين. وتعالت المخاوف في ذلك الوقت من أن توسيع نطاق التصويت يمكن أن ينتج عنه انتخاب أحزاب اشتراكية ذات برامج راديكالية فيما يتعلق بإعادة التوزيع، وهي المخاوف التي لم يكشف عنها جميعا بعد. ولكن كثير من الناس، بما في ذلك الفقراء، يمكن أن يقوموا بالتصويت للأحزاب التي وعدت بتخفيف بعض من متاعبهم الاقتصادية بمجرد أن يفوزوا بالانتخابات. وقد أصبحت الوعود أو تقديم الخدمات للعامة جزءا هاما من التنافس بين الأحزاب. ومنذ ثلاثينيات القرن الماضي، ظهرت نظريات كينز لتسمح بدور رئيسي للحكومة في إرساء الاستقرار للاقتصاد وعلاج الأمراض الاجتماعية.

وهكذا، فبحلول القرن العشرين، كان للعديد من الدول الأوربية برامج ضخمة للرعاية الاجتماعية. على أنه بسبب استمرار سيادة فكر الاقتصاد المرسل، فلم ينفذ أول برنامج في المملكة المتحدة إلا قبل الحرب العالمية الثانية، أما في الولايات المتحدة فلم ينفذ أي برنامج للرعاية الاجتماعية فيها إلا بعد مجيء روزفلت للسلطة خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي. ثم تبنت المملكة المتحدة برنامجا لتأميم الصناعة بهدف ضمان الاحتفاظ بأهم محاور الاقتصاد في أيدي القطاع العام، ولكن لم تصمم الولايات المتحدة برنامجا مشابها. وفي الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، تبنت معظم الدول الأوربية برامج أكثر وضوحا للرعاية الاجتماعية بهدف تأمين مواطنيهم "من المهد

إلى اللحد". فوفرت تلك البرامج إعانات كبيرة للبطالة، ونظما شاملة للرعاية الصحية، ومساعدات للتعليم، وإعانات اجتماعية استهدفت المحتاجين. كما نما قطاع المشروعات العامة بسرعة كبيرة في أجزاء عديدة من أوربا تحت ضغوط الحركات الاشتراكية، وبهدف عدم وقوع المستهلك فريسة لاستغلال الصناعات الهامة.

وليس هناك من شك في وجود منافع عديدة من برامج الرعاية الاجتماعية للطبقات العادية من المجتمع. واستجابة للضغوط الانتخابية، فقد وفرت الحكومات الغربية فرصا أكبر في مجال التعليم لجميع المستويات، والرعاية الصحية، كما وفرت مساعدات على الدخول للمتقاعدين أو غير الموظفين، وهو ما يعني اطراد الزيادة في حجم الحكومات ونوعيتها على الأقل حتى نهاية السبعينيات أو أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ورغم ذلك، لم تكن فكرة دولة الرفاه بمنأى عن الجدال. فهي كانت محاولة لتأكيد الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، ومن ثم كانت مناقضة لنظام الاقتصاد المرسل تماما. ولكن ظهرت على السطح ثلاث مشكلات:

(1) كانت هناك مشكلة التمويل: فيجب على الحكومة أن تجد الأموال اللازمة لسداد فاتورة برامج الرعاية الصحية، والتي يجب أن تقتطع في آخر الأمر من الضرائب على الثروة التي يقوم النظام الاقتصادي بتجميعها.

(2) وارتبط بالنقطة الأولى، أن البرنامج السياسي من هذا النوع اعتمد على الدعم السياسي واسع النطاق من جميع طبقات الشعب، والذي خفت وتيرته فيما بعد منذ أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات من القرن الماضي. فقد أمسكت حكومتا ريغان وتاتشر بمقاليد الأمور في كل من الولايات المتحدة

وبريطانيا على التوالي، ونشرتا الامتعاض في أنحاء المجتمع من حجم الحكومة ومن نوعية الدور المنوط بها ومن الاعتماد على أموال الضرائب في تمويل برامج الرعاية الصحية.

(3) أصبحت النظريات الاقتصادية والسياسية التي توفر الخلفية النظرية لدولة الرفاه أقل جاذبية عن ذي قبل. ففي الجانب الاقتصادي، جاءت المدرسة الكلاسيكية الجديدة neo-classical لتتولى الصدارة، ولتنشر اعتراضاتها على دولة الرفاه. فقد دافعت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عن العودة إلى مجتمع اقتصادي أكثر ديناميكية يعتمد مرة أخرى على أفكار آدم سميث.

3- الدولة المنتجة (الاشتراكية)

كان من نتائج الثورة البلشفية التي حدثت عام 1917 في الاتحاد السوفياتي ظهور الدولة المنتجة، التي تمتلك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، وتقوم تبعا لذلك بجزء كبير من الناتج القومي. ثم أخذ هذا النموذج في الانتشار فيما عُرف بمجموعة الدول الاشتراكية، وعدد كبير من الدول النامية التي انتهجت هذا النهج. وظل هذا النموذج قائما، حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وأدى انهيار هذا النموذج للرجوع بقوة إلى نموذج الدولة الحارسة، مع القيام ببعض التطويرات عليه، ليظهر نموذج جديد فيما عُرف بنموذج الدولة المنظمة entrepreneur.

4- الدولة المنظمة (المدير)

شهدت الفترة من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي تحولا في هيكل القطاع العام على مستوى العالم، كانت

بدايته في الدول المتقدمة، فالإدارة العامة في التحول تدريجيا من كونها نظما صارمة وهرمية يغلب عليها الطابع البيروقراطي، وهو الوضـــع الذي كان سائدا في معظم سنوات القرن العشرين، بدأت في التحول إلى نظم أكثر مرونة تعتمد على آليات السوق. و لم يكن هذا التغـــيير مجرد خطوة إصلاحية أو تغيير في أسلوب الإدارة، بقدر ما كان نابعا من التغير الذي طرأ على الدور الذي تلعبه الحكومة في المجتمـــع وفي طبيعة العلاقة السائدة بينها وبين المواطنين. كما أصبح يُنظر إلى النظم التقليدية للإدارة العامة نظرة ازدراء سواء من الناحية النظرية أو مـــن الناحية العملية، ومن هنا أصبح اعتماد العمل بنظم جديدة لـــلإدارة العامة يعني ظهور نموذج جديد يحكم عمل القطاع العام.

وقد فرض هذا النموذج الجديد تحديا مباشرا لما كان ينظر إليـــه فيما سبق على أنه من المبادئ الأساسية بل وربما الخالدة للإدارة العامة.

- وأول هذه المبادئ: أن الحكومات يجب عليها تنظيم نفسها وفقا لمبادئ الهرمية والبيروقراطية التي شرحها بوضوح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيـــبر Max Weber عنـــد تحليلـــه للنمـــوذج الكلاسيكي للنظم الإدارية. وقد ساد العمل بهذه المبادئ بصفة خاصة في مؤسسات القطاع العام، رغم تمتعها بالقبول العام بل والتطبيق من جانب بعض المؤسسات الخاصـــة. وقـــد كـــان المفترض أن الالتزام الدقيق بهذه المبادئ سوف يـــوفر ســـبيلا وحيدا لتشغيل المنظمة، هو أفضلها على الإطلاق.
- وثاني هذه المبادئ: أنه بمجرد أن تقـــوم الحكومـــة بإحـــدى العمليات، فسوف تصبح موردا مباشرا للسلع والخدمات مـــن خلال التنظيم الإداري. وكان التوريد المباشر هو إجراء التشغيل المعتاد حينئذ من الحكومات.

- ثالثا: كان من المفترض إمكان فصل الأمور السياسية والإدارية بعضها عن بعض. فالإدارة هي عملية تنفيذ القواعد، في حين ينصب اهتمام السياسة أو الإستراتيجية على إرادة القيادة السياسية. وقد كان هذا مفترضا لضمان تحقق المساءلة.
- رابعا: كان يُنظر إلى الإدارة العامة على أنها نوع خاص من الإدارة، ومن ثم تتطلب وجود جهاز بيروقراطي كفؤ يوظف مدى الحياة، مع القدرة على خدمة أي قيادة سياسية تعتلي قمة السلطة على حد سواء، بغض النظر عن كونها ذات توجهات يمينية أو يسارية أو وسط.

وقد تعرضت كل هذه الحقائق للاختبار، فلم يعد توفير السلع والخدمات الحكومية يتم عن طريق الجهاز البيروقراطي فقط. كما قامت الحكومات باعتماد العمل بنظم الإدارة المرنة التي ابتكرها القطاع الخاص. كذلك أصبح بمقدور الحكومات التشغيل بطرق غير مباشرة بدلا من كونها موفرا مباشرا للسلع والخدمات.

وتتزايد الدعوات المطالبة بتطبيق آليات أفضل للمساءلة يشغل الجهاز البيروقراطي من خلالها بصورة منفصلة عن المجتمع. ولكن ضعف تبني وجهة النظر القائلة بضرورة مساندة الظروف غير المعتادة للعمالة. وفي الواقع، بينما تستحق جميع هذه النقاط مناقشة أعمق، فإن النقطة الرئيسية من هذا النقاش هي بطء حدوث أي تغيير إجمالي في مهام الوظيفة العامة خلال معظم فترات القرن الماضي.

وقد شهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي تدشين الكتابات التي تنادي بالبحث عن دور جديد للدولة في النشاط الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين، ظهر نموذج جديد لإدارة القطاع العام في معظم الدول المتقدمة. وقد ظهر هذا النموذج الجديد تحت

مسميات عديدة، لكن جميعها لها نفس المدلول، ومن ذلك:

- الاعتماد على مبادئ الإدارة العامة الجديدة managerialism
- الإدارة العامة الجديدة new public management
- الإدارة المعتمدة على السوق market-based public administration
- الحكومة "المنظمة" entrepreneurial government

وركزت هذه النظرة على داخل المنظمة، وتضمنت أن التغييرات الجوهرية مطلوبة، خاصة للعمالة، لكنها لم تشر إلى بعض الخصائص الرئيسية للإدارة العامة الجديدة. ولعل أهم هذه التغييرات ما جاء في النظر إلى تجديد دور الحكومة بحيث يصبح مماثلا لدور "المنظم" في النشاط الاقتصادي.

فمن المعلوم أن العنصر الرابع من عناصر الإنتاج هو المنظم Entrepreneur، الذي بدونه لا يمكن لعملية الإنتاج أن تنجح، إذ يقوم المنظم بدور هام في مزج وترتيب العناصر الثلاثة المتبقية، العمل ورأس المال والأرض، معا لتحقيق أقصى إنتاج ممكن من العناصر المتوافرة. فالمنظم وفقا لهذا الدور هو الذي يتحمل المخاطر نتيجة إنشائه للمشروع وقيادته له، ويترتب على هذه المخاطر عدم ضمان عائد ثابت له، وإنما يتمثل دخله في عائد يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، بما في ذلك احتمالات تحمل خسارة.

هذا هو الدور الجديد الذي كان على الحكومة أن تلعبه في فترة العشرين عاما الماضية. فبدءا من أوائل التسعينيات من القرن الماضي تعالت الأصوات المنادية بإعادة صياغة دور الحكومة، لكي تقوم بدور مماثل لدور المنظم في عملية الإنتاج الخاص.

ونحاول فيما يلي تعرّف رؤية أوسبورن Osborne وجابلر Gaebler التي ناديا بتطبيقها في الولايات المتحدة، اشتقاقا من نظرهما بأن الحكومة بحاجة "لإعادة صياغة دورها"، وهي النظرة التي قاما بعرضها في كتابهما الذي لاقى رواجا كبيرا وحقق نسبة هائلة من المبيعات بمجرد طرحه في الأسواق، ويحمل اسم "إعادة اختراع الحكومة"[1].

وفي البداية يؤكد المؤلفان أنهما يؤمنان بضرورة وجود الحكومة، وبأن الحكومة يمكنها أن تؤدي دورا هاما للاقتصاد أكثر مما يمكن للأسواق أن تفعله. إلا أنهما يريان أن الجهاز البيروقراطي لم يعد ضروريا ولا كفؤا، وأنه يجب استخدام الوسائل البديلة لهذا الجهاز، وذلك لما لوحظ من فشل المنظمات الحكومية المستمر في تقديم الخدمات الأساسية بأسلوب كفؤ أو ديمقراطي. وعلى ذلك فإنهما يحددان برنامجا مكونا من عشر نقاط للحكومة "المنظمة"، علما بأن كل نقطة من هذه النقاط تمثل فصلا مستقلا من فصول الكتاب:

1- الحكومة المحفزة Catalytic Government: القيادة بدلا من "التجديف" (أو التوجيه بدلا من تقديم الخدمات)

على الحكومة أن تختار بمهارة بين البدائل، فالحكومة المحفزة تفرّق بين القيادة وتوفير التوجيه والإرشاد وبين التجديف، أو القيام بإنتاج السلع والخدمات بطريقة مباشرة. ويعني ذلك أن الإدارة الحكومية تملك المراكب، وتستطيع تسييرها كذلك، ولكن عليها أن تترك مهمة التجديف لغيرها. والحكومات التي بقدرتها التمييز بين

1 Osborne & Gaebler. (1992). *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit Is Transforming the Public Sector*. Reading, Mass: Addison-Wesley Pub. Co.

الإدارة والتجديف يمكنها الاستفادة من القطاعين الخاص والتطـــوعي بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني. وهكذا فالقطاع العام يرســـم السياسة العامة التي من شأنها وضع خطة تحريك المراكب، بينما يقوم القطاع الخاص بتشغيل هذه المراكب والإسراع بحركتـــها. ويقـــدم المؤلفان أمثلة عديدة، مثل: إبرام العقود وتوفير المـــنح والإعفـــاءات الضريبية.

والمثال الواضح على هذه الوظيفة هو ما قامت به الحكومـــة في مصر مؤخرا من رفع سعر توريد القمح للمزارعين المحلـــيين حينمـــا ارتفعت أسعاره عالميا، فأدى ذلك لإقبال المزارعين المصـــريين علـــى زراعته وزيادة المحصول المحلي منه.

2- الحكومة المملوكة للمجتمع Community-Owned Government: التمكين بدلا من تقديم الخدمة

فالحكومة المملوكة للمجتمع تدفع بتقديم الخدمات بعيدا عـــن الجهاز البيروقراطي وباتجاه المجتمع، بمعنى أنها تعتمد على الآليـــات التنافسية لإيصال الخدمات للجماهير. ومضمون ذلك إتاحة فـــرص مشاركة الجماهير في تقرير الاستفادة مما توفره الحكومة عند اختيار السلع أو الخدمات التي يجدون فيها ما يناسب رغبـــاتهم ويرضـــي توجهاتهم. والأمثلة تبين كيف أن دخول المجتمعـــات في الصـــورة يؤدي لتمكين الناس الذين يعدون المـــتلقين المحـــتملين للخـــدمات وتحقيق النتائج بأداء أفضل. ويتم ذلك من خلال الاعتمـــاد علـــى منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والتي تعد أكثر التزاما تجاه المواطنين، بل وأكثر معرفة بمشكلاتهم المحلية كما أنهـــا أكثـــر مرونة وفعالية.

3- الحكومة التنافسية Competitive Government:

تشجيع المنافسة في توفير الخدمات:

يعتقد المؤلفان أنه يمكن تحسين كل من نوعية الخدمات الحكومية وتقليل تكلفتها من خلال المنافسة، وليس من خلال إجراءات إعادة التنظيم، كالخصخصة مثلا. فتدشين العمل بالمنافسة لا يعني بالضرورة أن الخدمة ستتحول إلى القطاع الخاص، بل إن الوظيفة الحيوية للمنافسة هي إنهاء الاحتكار الحكومي، فالمنافسة بحد ذاتها مدعاة للإبداع والتطوير، بل وتوفر حافزا قويا لإعادة صياغة دور الحكومات في المجتمع. كما أن المنافسة تعمل على تخفيض التكاليف، وترغم المحتكرين على الاستجابة لطلبات العملاء، وتؤدي لتشجيع التطوير والإبداع، كما تعمل على رفع الروح المعنوية لموظفي الحكومة وإثارة روح التحدي فيهم.

4- الحكومة صاحبة الرسالة Mission-Driven Government:

التحول إلى المنظمات التي يحكمها القواعد

تعبر الرسالة عن الغرض الذي من أجله وُجدت المنظمة والمهمة التي تختص بتنفيذها. فالحكومة التي يدفعها إنجاز رسالة معينة وتحقيق الأهداف تقوم بتحرير نفسها من الداخل، وذلك بإلغاء العديد من قواعدها الداخلية وتبسيط نظمها الإدارية جذريا، مثل نظم الموازنة والتوظيف والمشتريات، الأمر الذي يقود إلى تركيز الجهود ويوفر للقيادة مرونة الحركة والتصرف. ويتطلب ذلك من كل منظمة حكومية أن تكون واضحة بشأن الرسالة التي وُجدت من أجلها، ثم إطلاق الحرية للمديرين لإيجاد أفضل الوسائل لإنجاز هذه المهام، في حدود اللوائح القانونية. وعلى ذلك فإن تحويل المنظمات الحكومية

إلى منظمات صاحبة رسالة يتطلب إعادة هيكلة تلك المنظمات، مع الالتزام بميزانيات مرنة يمكنها التجاوب مع الظروف المتغيرة التي يمكن أن تواجه تلك المنظمات.

5- الحكومة المعنية بتحقيق النتائج Result-Oriented Government: وذلك من خلال قياس المخرجات وليس المدخلات

الحكومة المعنية بالنتائج تنقـــل المســـاءلة مـــن المـــدخلات إلى المخرجات، أو النتائج. فهي تقيس الأداء وتكـــافئ المنظمـــات ذات الأداء الجيد، ولذلك فهي غالبا تحقق أهدافها بل وتزيد عليها. وهذا الاتجاه يعني في محتواه الارتقاء بالعمليات إلى مستوى عالٍ من الأداء. ويؤدي هذا الاتجاه إلى التقليل من الحاجة إلى البيروقراطية والـــروتين. كما يتطلب هذا الدور تطوير العديد من الأساليب الحكومية، كمنح الحوافز لتحقيق أهداف أكثر مما يجب، واستحداث نظم لمكافأة فرق العمل بدلا من الاعتماد على الحوافز الفردية، والتحـــول إلى نظـــم الإدارة بالنتائج وإدارة الجودة الشاملة.

6- الحكومة المعنية بالعملاء (أو التي تسعى لإرضاء العملاء) Customer-Driven Government: الوفاء باحتياجات العملاء وليس الجهاز البيروقراطي

الحكومة التي تسعى لإرضاء العملاء هي تلك التي تبذل الجهـــد لتحقيق احتياجات العملاء ولإعطاء العملاء حـــق الاختيـــار بـــين المنتجين. فهي تستخدم استطلاعات الـــرأي ومجموعـــات الضـــغط وصناديق الاقتراحات أو الشكاوى والبريد الإلكتـــروني والاتصـــال المباشر لسماع صوت عملائها ومعرفة آرائهم، وتضـــع المـــوارد في

أيدي العملاء. إن توفير احتياجات العملاء هو منهج يتسق مع بيئة المنافسة التي ستتزايد وتيرتها في المستقبل، ومن دون ذلك فإن المنظمات التي لن تهتم بزبائنها سوف تواجه مخاطر فقدان الدور وأزمات الانكماش. ويعمل هذا الدور الجديد للحكومة على علاج القصور الحالي لمعظم الأجهزة والمصالح الحكومية، التي لا تعرف بالضبط من هم عملاؤها. من هذا المنطلق فإن السمة الجديدة للحكومة هي أنها تتصف بسرعة الاستجابة لاحتياجات عملائها وطلباتهم، بحيث تبدو وكأن عملاءها هم الذين يسيّرونها.

7- الحكومة المدارة كمشروع (أو حكومة إدارة الأعمال) Enterprising Government: تحقيق الربح بدلا من الإنفاق:

الحكومة التي تعمل بعقلية المشروع التجاري تشدد على تحقيق الأرباح وليس على إنفاق الأموال. فهي تتقاضى الرسوم من المستخدمين، كما تستخدم الحوافز لتشجيع المديرين على جني الأرباح. فلا يجوز أن يتم التصرف في الموارد، التي هي نادرة، إلا في ظل فكرة إمكان إعادة إنتاجها مع تحقيق هامش ربح يمكّن من تأمين استمرار الحكومة في أداء وظائفها. فالحكومة التي تعمل بهذه العقلية يمكنها تحقيق إيرادات تزيد على المطلوب منها من نفقات، وذلك من خلال استثمار ما لديها من موارد. ويدفع على هذا الاتجاه أن الديون الحكومية تمثل مصدر تكاليف باهظة على الشعوب، فالحكومة التي تستدين تشبه الشركة التي تستدين، ولذا يكون من الضروري تغيير هذا الاتجاه.

ويعتمد هذا المبدأ على تفعيل حافز الربح لدى الحكومة، وتقاضي رسوم من المستخدمين، والقيام بالاستثمارات بالاعتماد على الإيرادات المتوقعة، وتحويل المديرين إلى منظمين. ولكن يعاب على

هذا الاتجاه كما هو واضح أن الفقراء هم الذين سيتحملون فـــاتورة تطبيق هذا المبدأ. فقد كان الشائع أن الحكومات تقدم خدماتها مجانا للجميع. ولكن عند تقاضي رسوم لقاء توفير هذه الخـــدمات، دون توفير إجراءات موازية تدعم موقف الفقراء، فإن محصـــلة ذلـــك أن يزداد وضع الفقراء في المجتمع تدهورا.

8- الحكومة اليقظة Anticipatory Government: الوقاية خير من العلاج

تسعى الحكومة اليقظة لمنع المشاكل بدلا من توزيع الخدمات ثم تصحيح ما ينجم عن ذلك من أزمات. فهي تعيد صياغة نظم الموازنة والنظم المحاسبية ونظم المكافآت من أجل توفير حوافز ملائمـــة. وفي الواقع فإن هذا أمر ينسجم تماما مع فكرة ندرة الموارد البشرية والمادية في المنظمات الحكومية. كذلك فإن فكرة وجوب أن يكـــون الأداء صحيحا تتسق تماما مع متطلبات الجودة، وهو ما يؤدي إلى التميـــز، الذي هو قاعدة الارتكاز في بناء القدرات التنافسية.

9- الحكومة اللامركزية Decentralized Government: من النظام الهرمي إلى المشاركة والعمل كفريق واحد

الحكومة اللامركزية تنقل ســـلطة صـــنع القـــرار إلى الأفـــراد والمنظمات في أسفل النظام الهرمي للمنظمات. فهي تعيـــد هيكلـــة المنظمات وتقوم بتمكين الموظفين وخلق شـــراكات بـــين العمالـــة والإدارة. وقد أصبح التوجه إلى اللامركزية أمرا سهل المنال وقـــابلا للتحقيق بفضل التطور الهائل في نظم المعلوماتية وطـــرق الاتصـــال الحديثة وزيادة مستوى كفاءة الموارد البشرية.

وقد قطعت الحكومة شوطا كبيرا في هذا المضـــمار، إذ تبنـــت العمل بمبادرة اللامركزية المصرية، حيث يركز هذا المشروع في مرحلته الأولى على ثلاث محافظات استرشادية هي البحيرة وأسيوط وقنا.

10- الحكومة المتجهة للسوق Market-Oriented Government: التغيير بالقوة من خلال السوق

الحكومة المعنية بالسوق تستغل آليات السوق بدلا من الـــبرامج الإدارية لتوفير السلع والخدمات للعامة. فهي تعيد صياغة نفسها من خلال تطبيق الحوافز المعتمدة على السوق. وذلـــك لأن الاهتمـــام بعوامل السوق يحقق مزايا كبيرة، فهو يـــؤدي إلى زيـــادة المنافســـة وتطبيق اللامركزية، كما يتيح للأفراد حرية الاختيار واتخاذ القرارات وربط الأداء بالإنتاج. ومن أمثلة هذا التوجه ما توفره الحكومة الآن من خدمات إلكترونية عبر الإنترنت لتلبية احتياجات المتعاملين معها بسهولة ويسر.

وهكذا نجد أن الفترة الماضية كانت عبارة عن مراحل من الشد والجذب بين إطلاق يد الحكومة للتدخل في الأسواق، أو غلها لكي تتمكن الأسواق من أداء دورها دون تدخل على الإطلاق. وكانـــت الفترة الأخيرة السابقة على الأزمة المالية مرحلة حاسمة في الانتصـــار لقوى السوق وتمكينها، مقابل غلّ يد الدولة تماما مـــن التـــدخل في النشاط الاقتصادي. على أن حدوث الأزمة المالية وتصاعد وتيرتهـــا سيوقف دون شك هذا الاتجاه، ليفسح الطريق مجددا للدولـــة لكـــي تلعب دورا مؤثرا، على غرار الدور الذي كانت تقوم به إبان فتـــرة سيادة نموذج "دولة الرفاه" خـــلال الثلاثينيـــات وحـــتى منتصـــف السبعينيات من القرن الماضي.

وليس من الصحيح أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يأتي بجميع أنواع الشرور. لا شك أن التدخل الكامل للدولة في جميع أنواع النشاط الاقتصادي قد أثبت فشله في جميع التجارب التي تمت في الماضي، وفشلت معه تجارب التنمية التي تسيطر الدولة عليها. ولكن عدم تدخل الدولة تماما في أي نشاط اقتصادي قد أثبت فشله أيضا، وفشلت معه تجارب التنمية التي حاولت أن تتم من دون أي تدخل للدولة. وهي التجارب التي وصلتنا واضحة في حالة كل من الصومال وليبيريا على سبيل المثال. ويظل التوسط في الأمر هو البديل المطلوب، وهو البديل الذي أثبت نجاحه في الدول التي أثبتت نفسها ونجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية. فليست الحكومة الجيدة من قبيل الترف، بل هي ضرورة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما حدث بالفعل في تجارب التطور التي حدثت في القرن التاسع عشر، أو معجزات النمو في دول جنوب شرق آسيا خلال ثمانينيات القرن الماضي.

من ناحية أخرى، فإن تدخل الدولة هو الأمر الذي كان ينادي به معظم المفكرين الاقتصاديين أثناء نمو النموذج الرأسمالي وبدايات تشكله. فنجد كارل بولاني في كتابه "التحول الكبير" يقول "إن الذي فتح الطريق إلى السوق الحرة وأبقاه مفتوحا هو التصاعد الهائل في سياسة التدخل المتواصلة والمخططة والمحكومة مركزيا"[1]. وهو ما يبدو واضحا كذلك في تعليق أ. ف. دايسي على تجربة "دعه يعمل دعه يمر"، حيث قال "إن المؤمنين بمبدأ (دعه يعمل) تبينوا أنه من أجل

1 كارل بولاني. **التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر**. ترجمة: محمد فاضل طباخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

بلوغ غاياتهم، كان تحسين الجهاز الحكومي وتقويته من الضـــرورات المطلقة". وهكذا لم يكن يتصور عدم قيام الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي منذ صعود الفكـــر الرأسمـــالي، وذلـــك إلى أن أمســـك الليبراليون الجدد بمقاليد الأمور، فانقلبوا على هذه الآراء تماما، ونعتوا تدخل الدولة بكل قبيح، وعملوا على تحجيم دور الدولة إلى أضـــيق حد ممكن. وهو الأمر الذي نص عليه "توافق واشـــنطن" صـــراحة، وأسماه حكومة الحد الأدنىminimal government، والـــذي ظـــن القائمون عليه أنه من الممكن تحقيق ذلك في نفـــس الوقـــت الـــذي يتحقق فيه مبدأ سيادة الأسواق الحرة. وهو ما أثبتت التجربة العملية فشله تماما على نحو ما حدث من نتائج أفرزتها الأزمة العالميـــة الـــتي اكتسحت أعتى الاقتصادات العالمية المتقدمة.

خامسا: إفساح المجال للاعبين جدد لتحديد معالم الاقتصاد العالمي

كما كان متوقعا، لم تسفر اجتماعات مجموعة العشرين الـــتي انعقدت في منتصف شهر نوفمبر 2008 في واشنطن في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن شيء ملموس في مواجهة الأزمة الماليـــة العالمية. ولعل أهم ما تمخضت عنه هذه الاجتماعات هو زيادة درجة انعدام الثقة بين الناس، وذلك بعد السقوف العالية الـــتي وضـــعوها للنتائج التي يمكن أن تنجم عنها.

على أن العديد من المراقبين يرون أن مجرد انعقـــاد اجتماعـــات مجموعة العشرين في ظل أجواء الأزمة المسيطرة يعد إنجـــازا تاريخيـــا يحسب لهذه المجموعة[1].

---

1 ممن هم على هذا الرأي: جريدة الفاينانشيال تايمز. راجع افتتاحية عددها الصادر في 17 نوفمبر 2008.

وبعيدا عن هذا الجدل في جدوى المؤتمر أو عدم جدواه، فــإن أهم ما نتج عن هذا المؤتمر بالفعل هو أنه يعد بمثابة مؤشر لانتقــال مراكز القوى في الاقتصاد العالمي. فوجود دول مثل الصين والهنــد والبرازيل والمكسيك، يوضح بجلاء أن هذه الدول لا بد أن تجني ثمار ما غرسته من بذور التنمية في دولها. على أن وجود دول أخــرى، مثل المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، لا يعكس ســوى الاعتماد على فوائضها الضخمة في سداد فاتورة الأزمــة العالميــة الناتجة.

هذا ومن المعلوم أنه قد تم إنشاء مجموعة العشــرين في العــام 1999 بغرض التشاور بصورة دورية حول النظام الاقتصادي والمــالي العالمي والسياسات الاقتصادية المحفزة للنمو. وتضم مجموعة العشرين وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة من الــدول المتقدمــة، وكبرى الدول الصاعدة[1].

وقد تضمن البيان الختامي الصادر عن المجموعة تحديدا لأسباب الأزمة، تمثل في الاعتراف بفشل النظام المالي العــالمي بالإضــافة إلى الأخطاء التي صاحبت تطبيق السياسات الاقتصادية الكليــة. وعمــا يجب أن يتم عمله لمواجهة هذه الأزمة، أكد البيان على أمرين:

- الأول: القيام بإجراء قوي وجماعي لحث الاقتصاد العالمي علــى الخروج من محنته.

1 تضم مجموعة العشرين قادة الدول الصناعية الثماني الكــبرى، وهــي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكندا، وروسيا. بالإضافة إلى 11 دولة من الدول الناشئة والصــاعدة، وهي: الصين، والهند، والبرازيل، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، وتركيا، والأرجنتين، وإندونيسيا، وكوريــا الجنوبية. والعضو العشرون هو الاتحاد الأوربــي.

- والثاني: ترميم الاقتصاد المفتوح الذي تعتمد عليه جميع دول العالم.

والقراءة المتأنية لخطة العمل المقترحة، تعني أن مجموعة العشرين تطالب دول العالم، فقيرها وغنيها، بالمشاركة في حل الأزمة. وقد يكون ذلك مقبولا من الدول الغنية، التي ورّطت العالم في هذه الأزمة. أما الدول الفقيرة، فكيف تشارك في حل أزمة أصابتها في مقتل، ولم يكن لها يد في حدوثها؟ كذلك فإن "ترميم الاقتصاد المفتوح" يعني بوضوح الاستمرار في سياسة العولمة بكل ما شابها من أخطاء، وبكل ما يحيط بها من مثالب.

لا شك إذن أن هذه الأزمة سوف تسهم في إعادة صياغة شكل العالم، من نظام تسيطر عليه دولة واحدة وتنفرد بالتحكم في آلياته ومعطياته، إلى نظام متعدد القوى، حتى ولو كانت هذه القوى في بدايات طور التشكل. ويمكن التدليل على القوى الاقتصادية في الاقتصاد العالمي من خلال النظر في بيانات الناتج المحلي الإجمالي، وفق الطريقة المسماة تعادل القوى الشرائية (Purchase Power Parity (PPP):

الجدول رقم (1):

الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول على مستوى العالم

وفقا لطريقة تعادل القوى الشرائية

(تريليون دولار)

الدولة	عام 2000		عام 2010	
	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من إجمالي العالم %	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من إجمالي العالم %
الولايات المتحدة	9898.8	30.7	14586.7	23.1
الصين	1198.5	3.7	5926.6	9.4
اليابان	4667.4	14.5	5458.8	8.6
ألمانيا	1886.4	5.8	3280.8	5.2
فرنسا	1326.3	4.1	2560.0	4.0
المملكة المتحدة	1477.2	4.6	2261.7	3.6
البرازيل	644.7	2.0	2087.9	3.3
إيطاليا	1104.0	3.4	2061.0	3.3
الهند	460.2	1.4	1727.1	2.7
كندا	724.9	2.2	1577.0	2.5
روسيا	259.7	0.8	1479.8	2.3
إسبانيا	580.7	1.8	1407.4	2.2
المكسيك	581.4	1.8	1034.8	1.6
كوريا	533.4	1.7	1014.5	1.6
إجمالي العالم	32248.5	100.0	63242.1	100.0

المصدر: محسوب من:

World Bank. (2012). ***World Development Indicators***. April. Washington, DC: the World Bank. PP: 8-10.

ويتضح من الجدول عدة حقائق، منها:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقع الصدارة في الاقتصاد العالمي، إذ يشكل ناتجها المحلي الإجمالي نحو 23.1% من جملة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. وأن الفجوة التي تفصلها عن أقرب منافسيها، وهي الصين، ما زالت بعيدة للغاية. ولذلك فحتى لو ترنح الاقتصاد الأمريكي تحت وطأة تأثير الأزمة المالية الحالية، فليس من المتوقع أن يفقد مكان الصدارة. ولكن مع ذلك يجب أن يظل واضحا أن نصيب الاقتصاد الأمريكي بدأ في التراجع على المستوى العالمي، فبعد أن كان يشكل نحو 30.7% من جملة الاقتصاد العالمي في العام 2000، تراجع إلى 23.1% فقط في العام 2010.
- أن هناك قوى صاعدة في الاقتصاد العالمي، منها الصين التي تسهم بنحو 9.4% من الناتج العالمي، والهند بنسبة 2.7%، وروسيا بنسبة 2.3%.
- لم يعد بالإمكان إغفال قوة هذه الاقتصادات الصاعدة. ذلك أنه يمكن مقارنة بقية الدول الست الأعضاء في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وهي اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا، حيث تشكل مجتمعة نحو 27.2% من جملة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بستة من الاقتصادات الصاعدة، وهي الصين والهند وروسيا والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية، حيث تشكل مجتمعة نحو 20.9% من جملة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن المعلوم أن الدول الـ 14 المذكورة في الجدول تشكل مجتمعة نحو 73.5% من جملة الناتج العالمي.

المبحث الثاني

التداعيات على الصعيد العربي[1]

كان من أهم آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على المنطقة العربية تراجع النمو الاقتصادي، حيث صارت معدلات النمو الاقتصادي قريبة من معدلات النمو السكاني. وبالتالي زادت معدلات الفقر والبطالة بشكل عام وتراجعت الاستثمارات والتحويلات المالية.

وتزامن مع انخفاض معدلات النمو انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، والتي تقوم فعليا بمثابة "شبكة الضمان الاجتماعي" الأساسية للفئات الفقيرة والأكثر فقرا في المجتمعات العربية، وتؤثر مباشرة على قدراتهم الاستهلاكية.

كما تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة للدول العربية بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث توجهت تلك الأموال لإصلاح آثار الأزمة في الاقتصادات الغربية التي عانت كثيرا من جرائها، إذ لم يعد هناك فائض من الأموال لديها للاستثمار بالخارج.

وتأتي كل هذه الأحداث في أعقاب ارتفاعات كبيرة ومتتالية في أسعار المواد الغذائية، أدت لارتفاع أسعار الغذاء على المستوى

---

1 Nader Habibi. 2009. *The Impact of the Global Economic Crisis on Arab Countries: A Year-End Assessment*. Brandies University.

العالمي، فيما عُرف بالأزمة الغذائية العالمية التي ضربت معظم دول العالم قبل حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بقليل، و لم تنج منها معظم الدول العربية.

وكنتيجة مباشرة لكل تلك الأحداث، انطلقت في العديد من الدول العربية ثورات ما يسمى بـ "الربيع العربي"، خاصة أن الفئة الكبرى في المجتمع العربي هي فئات الشباب، ومعظم هؤلاء الشباب طاقات معطلة عن العمل، الأمر الذي كان أحد أهم الأسباب الرئيسية في حدوث تلك الثورات. كما نجد أن تلك الثورات جاءت في توقيت غير ملائم للدول الغربية، التي كانت مشغولة تماما برأب التصدعات الاقتصادية وإجراء الإصلاحات الداخلية لتلافي الآثار السلبية التي نجمت من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ونحاول فيما يلي استكشاف تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول العالم العربي. فمن منظور الاندماج في الأسواق المالية العالمية، يقع الشرق الأوسط خلف جميع مناطق الأسواق الناشئة الأخرى بخلاف أفريقيا. ولكن رغم أن المستوى الأدنى من الاندماج المالي يعد عيبا في ظل الظروف المعتادة، يمكن أن يمثل ذلك حماية لمنطقة ناشئة حينما يغرق الاقتصاد العالمي في مستنقع أزمة مالية حادة.

ومع ذلك، ففي حالتنا هذه، تأثرت معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالظروف الاقتصادية العالمية من خلال التقلبات في سوق البترول، كما كان هذا هو حال بعض دول المنطقة التي قامت بتطوير روابط اقتصادية قوية بالاقتصاد العالمي ذهبت إلى أبعد من البترول. فقد حافظت دول شمال أفريقيا على علاقات تجارية واستثمارية قوية مع أوربا، في حين قامت دول مجلس التعاون

الخليجي بمراكمة محافظ ضخمة من الاستثمارات المالية والأسهم في الدول المتقدمة. وقد أدت جميع هذه العوامل لزيادة تعرّض تلك الاقتصادات للركود الاقتصادي العالمي الحادث.

فمن المعلوم أن الأزمة المالية العالمية قادت إلى تباطؤ اقتصادي عالمي، أدى إلى تدهور حاد في الطلب على البترول والغذاء والسلع الأخرى. ونستعرض فيما يلي أهم القنوات التي انتقلت بها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الدول العربية.

قنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية:

انتقلت الأزمة العالمية إلى الدول العربية من خلال قنوات عديدة:

- الأسواق المالية.
- سوق البترول الخام.
- الاستثمارات العربية في أسواق الأصول العالمية.
- السياحة.
- عوائد التحويلات من العاملين العرب في الخارج.
- صادرات المنطقة غير البترولية.

الأسواق المالية

كان القطاع المالي هو المصدر الرئيسي والمنطقي لانتقال الأزمة، فقد تم الإحساس بالموجة الأولى للصدمة المالية في أسواق الأسهم الإقليمية، التي كانت تعاني أساسا من درجات مرتفعة من التقلب.

وكانت المؤسسات المالية وشركات التطوير العقاري من بين أكبر الشركات المدرجة للتداول العام في الأسواق العربية، وهي

أكثر من تأثر سلبا من جراء الأزمة المالية العالمية. وأدت الأزمة العالمية للتراجع الحاد في تدفق الاستثمار الأجنبي في مجال العقارات. ونتيجة لذلك، ففي العام 2008 انعكس مسار الاتجاه الصاعد لأسعار العقارات في الشرق الأوسط، الذي استمر لعدة سنوات.

وقد أدت هذه التطورات إلى وضع ضغوط قاسية على شركات البناء العقاري، وشجعت عمليات البيع في أسواق الأسهم الإقليمية. وبالمقابل، أدت نهاية المضاربات العقارية إلى زيادة حادة في الأزمات التي تواجه أسواق الرهن العقاري. ونتيجة لذلك، عانت العديد من البنوك التجارية المدرجة بالبورصات من جراء الضيق المالي. وقادت هذه التطورات، التي صاحبها الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول، إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم بعد يونيو 2008.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت) من أكثر الدول العربية تأثرا بالأزمة من جراء الارتباط الوثيق بالأسواق المالية العالمية. وتشير بعض التقارير الدولية إلى أن المشروعات التي جمدت أو تأجلت في دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ نحو 575 مليار دولار في نهاية العام 2009، وذلك مقارنة بجملة المشروعات التي كانت قيد التنفيذ في نهاية العام 2008، والتي تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار[1].

---

1 جمال الدين زروق، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2010.

البترول

كان سوق البترول هو القناة الثانية لنقل الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الدول العربية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أدى الركود العالمي إلى تدهور الطلب على البترول الخام، وهو ما تسبب في انخفاض حاد في أسعاره. فبعد وصول الأسعار إلى الذروة في يوليو 2008، حيث بلغت 133 دولارا للبرميل، انخفض سعر البترول بأكثر من 70%، ليتراوح سعره في المتوسط حول 39 دولارا للبرميل في فبراير 2009. وخلال هذه الفترة، نفذت أيضا الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خفضا للإنتاج (اعتبارا من أول يناير 2009) بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار. وبذلك أدى المزج بين انخفاض الأسعار وانخفاض الإنتاج في الدول العربية المصدرة للبترول إلى خسائر كبيرة في عائدات البترول لهذه الدول.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2) أدناه، نجد أن معظم الدول العربية المصدرة للبترول قد عانت من انخفاض في إجمالي إيراداتها الحكومية باستبعاد المنح (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أي فيما بين العامين 2008 و2009. وعلى سبيل المثال، كان أشد الانخفاضات في المملكة العربية السعودية، حيث انخفضت هذه النسبة من 66% في العام 2008، إلى 41% في العام 2009. أما في مجموعة الدول العربية المستوردة للبترول، فلم تشهد مثل هذا الاتجاه، مع وجود استثناءات بسيطة.

الجدول رقم (2):

إجمالي الإيرادات الحكومية باستبعاد المنح (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

	متوسط 2000 – 2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوقع 2012	متوقع 2013
الدول المصدرة للبترول								
الجزائر	37.8	39.6	46.8	36.6	36.5	39.6	37.5	35.1
البحرين	31.5	28.8	32.0	23.5	26.8	27.3	28.4	27.8
العراق	---	75.4	74.0	64.7	68.1	76.5	73.6	74.7
الكويت	64.4	69.2	60.2	69.0	68.4	67.6	69.6	69.3
ليبيا	50.2	61.9	68.0	52.4	66.0	38.5	70.4	64.0
عمان	47.0	45.4	46.1	37.7	39.0	41.3	41.0	39.5
قطر	39.9	40.7	33.7	47.7	33.7	39.2	39.4	38.6
المملكة العربية السعودية	46.0	50.4	66.0	41.0	48.1	53.3	54.1	51.7
الإمارات العربية المتحدة	27.1	33.8	39.1	26.8	30.0	35.0	36.1	35.0
اليمن	33.5	32.8	36.5	24.6	24.8	23.4	23.2	24.0
الدول المستوردة للبترول								
جيبوتي	27.1	30.2	28.8	30.6	30.1	28.5	29.0	30.8
مصر	26.1	27.2	27.6	26.9	24.8	21.8	21.8	22.9
الأردن	26.1	29.5	25.5	24.5	22.7	20.5	21.0	21.9
لبنان	20.7	22.7	22.8	24.2	22.7	23.4	23.8	23.8
موريتانيا	000	25.8	23.4	24.7	24.9	26.8	30.7	27.8
المغرب	24.2	29.5	32.2	28.9	27.3	27.4	27.7	26.9
السودان	16.5	22.7	24.0	16.5	18.6	17.9	11.5	12.7
سوريا	27.0	22.7	20.1	23.8	21.8	000	000	000
تونس	26.7	27.4	29.6	29.3	30.0	31.4	30.4	29.7

المصدر: International Monetary Fund, ***Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia***, November 2012, Statistical Appendix Tables, Table 12.

ومن ناحية أخرى، إذا أخذنا في الاعتبار إجمالي المصروفات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن هذه النسبة قد شهدت ارتفاعا متفاوتا في معظم الدول العربية بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعلى سبيل المثال، ارتفعت هذه النسبة في المملكة العربية السعودية من 31.6% في العام 2008 إلى 45.6% في العام 2009 على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (3) أدناه. وفي الإمارات العربية المتحدة ارتفعت هذه النسبة من 22.3% إلى 39.6% فيما بين العامين.

الجدول رقم (3):

إجمالي المصروفات الحكومية وصافي الإقراض (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

	متوسط 2000 – 2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوقع 2012	متوقع 2013
الدول المصدرة للبترول								
الجزائر	30.3	35.2	39.2	43.0	38.8	39.8	41.4	36.4
البحرين	30.6	27.5	27.4	30.5	34.2	30.7	34.7	35.1
العراق	000	68.7	84.1	95.0	81.7	70.5	76.0	71.8
الكويت	36.2	30.2	40.4	42.2	43.2	38.5	39.4	42.9
ليبيا	36.9	37.8	42.9	55.4	49.3	66.2	51.0	56.3
عمان	37.8	36.4	32.3	40.0	34.9	33.1	34.0	35.0
قطر	31.2	29.8	23.9	34.2	31.0	26.9	29.8	30.1
المملكة العربية السعودية	35.5	34.1	31.6	45.6	44.6	39.3	37.4	40.6
الإمارات العربية المتحدة	19.8	17.8	22.3	39.6	32.2	32.0	28.6	27.5
اليمن	33.8	40.3	41.2	35.2	30.1	28.9	35.6	31.8
الدول المستوردة للبترول								
جيبوتي	34.7	37.7	40.6	41.6	36.0	35.2	35.1	34.8
مصر	33.6	35.3	35.8	34.5	33.0	32.0	33.6	33.2
الأردن	35.4	38.0	35.6	35.4	30.4	33.2	31.7	31.3
لبنان	35.8	34.9	33.2	32.8	30.6	29.6	31.8	32.2
موريتانيا	35.8	29.6	30.7	30.6	27.5	29.0	34.5	31.1
المغرب	29.4	30.1	31.8	31.1	31.9	34.5	34.4	33.3
السودان	17.5	25.4	24.1	20.7	19.6	20.0	16.9	18.0
سوريا	28.9	25.7	23.0	26.7	26.6	000	000	000
تونس	29.6	30.2	30.7	32.3	31.0	34.8	37.4	35.1

المصـــدر: International Monetary Fund, ***Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia***, November 2012, Statistical Appendix Tables, Table 15.

الأصول الأجنبية للمستثمرين العرب

وكانت القناة الثالثة لنقل الأزمة العالمية إلى الدول العربية هي التدهور في قيمة الأصول الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي وليبيا. وربما كانت الزيادة الحادة في عوائد النفط لهذه الدول في الفترة (2003–2008) قد أصابت حكوماتها بعدم الحرص. على أن تلك الحكومات كانت تضع في اعتبارها الطبيعة المتقلبة لعائدات النفط في العقود الثلاثة السابقة، ولذلك لم تقم بزيادة إنفاقها المالي بوتيرة سريعة، ولكن بدلا من ذلك قامت بنقل جزء كبير من إيراداتها النفطية إلى صناديق الثروة السيادية التابعة لها، والتي بدورها استثمرت تلك الأموال في الأسواق العالمية. ومع ذلك، فمع نمو حجم هذه الأموال بمرور الوقت، خلص مديرو صناديق الثروة السيادية إلى أن استثمار هذه المبالغ الكبيرة في الودائع المصرفية وسندات الحكومة الأمريكية لم تعد إستراتيجية سليمة في الأجل الطويل، وذلك لأن الأصول منخفضة المخاطر تجلب معدلات منخفضة جدا من العائد. واعتبارا من العام 2007، ارتفعت استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية، جنبا إلى جنب مع نظيراتها الآسيوية، في الأسهم والعقارات. والبعض قام بالاستثمار في المؤسسات المالية الأمريكية والأوربية، مثل سيتي غروب وميريل لينش، والتي عانت من خسائر فادحة في وقت لاحق. ونتيجة لذلك أدى التراجع الحاد في أسواق الأسهم وأسعار العقارات في الولايات المتحدة وأوربا إلى تحقيق خسائر كبيرة لصناديق الثروة السيادية العربية.

وليس معروفا على وجه الدقة الحجم الدقيق لهذه الخسائر، ولكن من المرجح أن تكون صناديق الثروة السيادية العربية قد خسرت ما يقرب من 15% من قيم أصولها بحلول مارس 2009.

ورغم ذلك، ما زالت هذه الأموال تشكل أصولا كبيرة، حيث تزيد عن 1500 مليار دولار، ولم يتسبب انخفاض قيمتها في حدوث صعوبات مالية للحكومات. ولكن لجأت بعض حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، مثل قطر، لاستخدام هذه الأموال في وقت سابق (عام 2009) لدعم أسواق الأسهم والمؤسسات المالية. ومع ذلك أجبرت القيمة المنخفضة لصناديق الثروة السيادية هذه الحكومات على أن تكون أكثر حذرا بشأن مشاريعها التنموية الطموحة والمكلفة.

السياحة

يعتمد العديد من الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان، بشكل كبير على السياحة مصدرا مهما لتوفير الوظائف في القطاع الخدمي ولتوفير العائدات من النقد الأجنبي، ولكن أدى الركود العالمي في العامين الماضيين لتقليص عدد السياح الأجانب في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال، شهدت مصر انخفاضا بنسبة 9.5% في الإيرادات من السياحة في النصف الأول من العام 2009 مقارنة مع النصف الأول من 2008. كما انخفضت معدلات إشغال الفنادق في دبي وأبو ظبي بنسبة 16% و7% على التوالي، في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2009، بالمقارنة بنفس الفترة من العام 2008. على أن تطور أحداث ما أُطلق عليه بالربيع العربي منذ أواخر العام 2010 قد أدى لتفاقم أزمة السياحة في كل من مصر وتونس.

ومع ذلك، فرغم أن تدفق السياح من الدول الغربية والآسيوية ظل أقل من المعدلات المعتادة، ارتفعت أعداد السياح العرب. ويرجع

ذلك أيضا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث اضطرت العديد من الأسر العربية، الذين اعتادوا قضاء إجازاتهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية، لاختيار الوجهات الأقل تكلفة، داخل المنطقة. وقد أدت هذه الزيادة في السياحة البينية جزئيا لمعادلة الانخفاض في السياحة الدولية لجهات عديدة في الشرق الأوسط، ولكن على المستوى الكلي، عانت جميع دول الشرق الأوسط من الانخفاض في عدد السياح والإيرادات السياحية بدءا من النصف الأول من العام 2009.

تحويلات العاملين بالخارج

بالنسبة للعديد من الدول العربية، تشكل التحويلات المالية مصدرا هاما للدخل. وعلى سبيل المثال، شكلت تحويلات العاملين في كل من الأردن والمغرب ومصر وتونس في العام 2007 نحو 22.7% و9% و6% و5% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي بها. كما شهد الدخل من التحويلات في الدول العربية نموا إيجابيا في العام 2008، قبل أن يتأثر سلبيا من جراء الأزمة العالمية في 2009. فقد قلل الانكماش الاقتصادي في أوربا من فرص العمل المتاحة للعاملين من دول شمال أفريقيا، وهو ما أدى إلى تقلص حجم التحويلات. وشهدت المغرب، على سبيل المثال، انخفاضا بنسبة 12.5% في تحويلاتها المالية خلال الفترة بين يونيو 2008 ويونيو 2009. ورغم أن تجربة معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تماثل تلك الموجودة في المغرب، نجد أن تونس قد شهدت زيادة بنسبة 8% في الإيرادات من التحويلات خلال نفس الفترة الزمنية، ويرجع ذلك أساسا إلى المستوى الأعلى من المهارة التي يمتاز بها العمال المهاجرون التونسيون مقارنة بالعمال القادمين من الدول العربية الأخرى.

وتعد لبنان نموذجا لبلد عربي آخر شهدت تحويلات كبيرة في العام 2009 رغم الأزمة الاقتصادية العالمية. فخلافا لتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن انخفاض التحويلات المالية بنسبة 12.5% في العام 2009، أوضحت أحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي أن التحويلات المالية للبنان من المتوقع أن تنخفض بما لا يتجاوز 2.5% فقط. ومع ذلك، فبشكل عام، انخفضت التحويلات المالية في 2009 بنسبة 7.2% عن مستواها في العام 2008، وذلك بالنسبة للدول الاثنتي عشرة الواردة بياناتها في تحليل البنك الدولي. أما كل من لبنان ومصر والأردن واليمن، فتشكل دول مجلس التعاون الخليجي مصدرا رئيسيا للدخل من التحويلات. ولكن أدى التباطؤ في مجال السياحة والإنشاءات العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تقليل فرص العمل المتاحة للعمال المهاجرين، مما أدى لعودة الكثيرين إلى بلادهم.

الصادرات غير النفطية

أدت النظم المالية المغلقة نسبيا لمعظم دول المنطقة لحمايتها من تداعيات الأزمة المالية أو الموجة الأولى من الأزمة العالمية. ومع ذلك، لم يكن بقدرة هذه الدول الهروب من الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي الحاد الذي أعقب الموجة الثانية. وقد ذكرنا سابقا أثر هذا التباطؤ العالمي على كل من السياحة وعائدات النفط والتحويلات. وبالنسبة لدول شمال أفريقيا، والتي لها روابط اقتصادية قوية مع أوربا، قاد الركود الاقتصادي في تلك المنطقة إلى انخفاض ملحوظ في صادراتها السلعية. وبالتالي شهدت كل من مصر والمغرب وتونس انخفاضات حادة في صادراتها من المنتجات الزراعية والمصنعة

في العام 2009. (أكثر من 70% من إجمالي صادرات المغرب تـــذهب إلى أوروبا، والرقم المقابل بالنسبة لتونس هو 80%).

وبناء على توقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة، لم يتســـبب الانخفاض في الصادرات السلعية في تدهور موازين الحساب الجـــاري لكل من تونس ولبنان والأردن وسوريا في العام 2009. وبالنسبة لهذه الدول العربية المستوردة للبترول، من المتوقع أن يؤدي الانخفـــاض في تكلفة الواردات النفطية إلى تعويض الانخفاض في الإيـــرادات مـــن الصادرات. ونتيجة لذلك، أصبح العجز في الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) أصغر نسبيا في العام 2009 مقارنـــة بالعام 2008. ومن ناحية أخرى، شهدت الدول العربيـــة المصـــدرة للنفط انخفاضا حادا في فوائض حسابها الجاري في العام 2009 بسبب استمرار قوة الواردات. وعلى سبيل المثال، تحول الخلل في الحسابات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة من فائض يعادل 15.6% مـــن الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز يبلغ 1.5%. ومـــع ذلـــك، كانـــت الفوائض الفعلية للدول العربية المصدرة للبترول أكبر مـــن توقعـــات صندوق النقد الدولي نظرا للانتعاشة غير المتوقعة الـــتي حـــدثت في أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2009.

وسائل جديدة مقترحة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

هل كانت طرق العلاج المقترحة للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فعالة للقضاء عليها؟ وهل أدت بالفعل للاتجاه نحو الخروج من براثنها؟ الإجابة على هذه الأسئلة هي الحقيقة المؤلمة بالنفي، فالأزمة المالية والاقتصادية العالمية ما زالت في أوجها، وتحتاج لبذل العديد من الجهود للاتجاه نحو حلها.

وإذا كنا بصدد البحث عن حلول حقيقية للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فلا بد من التفكير في آلية عمل النظام الرأسمالي، الذي يتم العمل بأدواته في معظم دول العالم. ومن هنا نحاول فيما يلي طرح بعض الأفكار التي يمكن أن تساعد في الإسراع بالخروج من الأزمة الراهنة.

أولا: التخلي عن سعر الفائدة

فقد كان من أهم الحلول التي تبنتها البنوك المركزية لمواجهة الكساد الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحفاظ على دورة النشاط الاقتصادي هو تخفيض سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته، بل عمد بنك الاحتياط الفدرالي إلى تخفيض سعر الفائدة في الولايات

المتحدة لكي يصل إلى الصفر. وهذا ما يدفعنا للمنـــاداة بضـــرورة البحث عن البدائل الإسلامية لسعر الفائدة، وتشجيع النظم الإسلامية الأخرى للاستثمار، مثل المضاربة والمرابحة... إلخ، لكي تكون بديلا عن النظام المصرفي الربوي القائم على سعر الفائدة، الذي لن يجلــب استمرار العمل به إلا المزيد من الأزمات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: عودة الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد

كان تدخل الحكومات في الاقتصاد هو مفتاح الحـــل للأزمـــة المالية والاقتصادية التي ضربت العالم مؤخرا، وهو الأمر الذي أعـــاد مجددا التأكيد على الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاد.

ففي أعقاب حدوث الأزمة العالمية، وجدنا عودة الاهتمام مـــرة أخرى بدور الدولة في الاستثمار، لدرجة أن قامـــت الاقتصـــادات الصاعدة بتوجيه ما يزيد عن نصف استثماراتها في العـــام 2008 إلى مشروعات البنية الأساسية.

وهكذا أدت الأزمة المالية العالمية لإعادة مناقشة موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد، والآليات والضوابط التي يجب أن يتم هذا التدخل في سياقها. وبداية، فقبل تحليل المستويات الملائمة للإنفـــاق العـــام والضرائب والدين في سياق بلد معين، فإنه يجدر بنا أن نتساءل لمـــاذا يكون الأمر وثيق الصلة للحكومات أن تلعب دورا يـــؤدي لتعزيـــز النمو والحد من الفقر.

وإيمانا من العديد من الاقتصاديين بأن المنافسة ودافع الربح من شأنهما أن يقودا الأفراد لإتمام المبادرات الخاصة التي تؤدي لخدمـــة المصلحة العامة، فإنهم يجادلون بأن على الحكومـــة أن تلعـــب دورا محدودا في هذا الصدد. ووفقا لرأيهم، يجب أن يقتصر هذا الـــدور

على تصحيح إخفاقات السوق وتوفير السلع العامة الأساسية، بما في ذلك القانون والنظام العام، والدفاع الوطني، والبنية التحتية المادية الأساسية. ورغم ذلك، يتبنى فريق آخر من الاقتصاديين قيام الحكومة بتدخلات أوسع بكثير، من بينها تدعيم المساواة في الدخول. ومن المقبول على نطاق واسع أن المؤسسات الحكومية التي تصمم تصميما جيدا تكون ضرورية لتنمية البلاد، ولكن يظل الأمر صعبا بشأن مهمة تحديد الحجم المناسب للحكومة ومؤسساتها، وما هو المزيج المناسب من أنشطة الأسواق والأنشطة الحكومية.

ونقطة البداية في هذه المناقشة هي الاعتراف بأن هناك ثلاثة أسباب على الأقل لتدخل الحكومة في اقتصاد السوق:

- لتحديد الشروط المسبقة التي يمكن للأسواق أن تعمل في ظلها بكفاءة.
- لتصحيح إخفاقات السوق.
- لتحسين الرعاية الاجتماعية وتعزيز عدالة التوزيع.

أولا: يتعين على الحكومات تحديد الشروط المسبقة للأسواق كي تعمل بكفاءة، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات اللازمة وإصدار القوانين واللوائح التي من شأنها تسهيل عمل تلك المؤسسات. وحيث يقل تدخل الحكومة في مجالات مثل حقوق الملكية وقوانين المنافسة، فإن بعض أنشطة السوق لا تتطور على الإطلاق، أو أنها تتطور بطريقة غير فعالة مع ارتفاع تكاليف دخول السوق أو وجود الحواجز الإدارية والقانونية بدرجة تنفي تماما حرية الدخول أمام المشروعات الجديدة. من هنا يكون على الحكومة عبء الاضطلاع بتلك المهام لتصحيح آلية عمل السوق.

والسبب الثاني لتدخل الحكومات: هو تصحيح إخفاقات السوق. وعلى وجه العموم، تعود هذه الإخفاقات إلى مجموعة من الظروف تعمل على عدم قيام اقتصاد السوق بتخصيص الموارد بكفاءة. ويتطلب تصحيح هذا الوضع أن تقوم الحكومة بمساعدة "اليد الخفية" لتحقيق ما كان ينبغي على السوق عمله إذا كانت هذه السوق تعمل بكفاءة. وهناك أنواع مختلفة من إخفاقات السوق، ويتطلب كل نوع منها شكلا مختلفا من التدخل الحكومي[1]. وعلى سبيل المثال، ففي حالة السلع العامة، عادة تفشل السوق في تحديد الرسوم التي ينبغي على المستهلكين الأفراد أن يدفعوها ثمنا لاستخدامها. وقد تكون وظيفة الحكومة هنا للتغلب على ذلك الفشل هي بمثابة كشف تفضيلات المواطنين للسلع العامة، وهي التفضيلات التي عادة ما يفصح عنها وتوجهها العملية السياسية.

أما مفهوم الخارجيات فيرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع العامة، أي الاعتراف بأن استهلاك أو إنتاج بعض السلع قد تولد آثارا خارجية، سواء إيجابية أو سلبية للمجتمع ككل، وبحيث لا تنعكس تلك الآثار عند تحديد أسعار هذه السلع. وعادة كانت تستخدم هذه الحجة لتبرير دور الحكومة على أساس أنه إذا لم تقم الحكومة بمثل هذا التدخل، فإن السوق سوف تعاني من الإفراط في إنتاج تلك السلع أو النقص في إنتاجها، وذلك اعتمادا على ما إذا كانت العوامل الخارجية إيجابية أو سلبية. وبالإضافة إلى ذلك، عادة يرتبط فشل السوق

---

1 يحدد الباحثون أربعة أنواع أساسية لإخفاقات السوق، هي: وجود الاحتكار الطبيعي، ووجود الخارجيات، ووجود نقص في المعلومات المتوافرة، ووجود السلع العامة. ولمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، يمكن مراجعة: **تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير**، البنك الدولي، 1997.

بالأسواق التي يسود بها المنافسة غير الكاملة أو التي لا تتماثل المعلومات فيها بين المستهلكين والموردين. وقد لا تقوم الأسواق بتوفير السلع أو الخدمات التي تكون تكاليفها أقل مما يكون المستهلكون على استعداد لدفعه (يحدث ذلك في أسواق التأمين على سبيل المثال، حيث لا تتوافر المعلومات الكافية عن سلوك الأفراد). وبالمثل، قد تؤدي المعلومات المنقوصة وغير المتماثلة إلى تقييم خاطئ للسلع والخدمات، وبالتالي لعدم كفاية العرض أو الطلب. وأخيرا، يرتبط فشل السوق كذلك بمشاكل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية عندما يتصرف المشترون أو البائعون بشكل منفرد على أساس المنفعة الخاصة وللإضرار بالصالح العام.

والأساس الثالث الذي يبرر تدخل الحكومة، والذي لا يقل أهمية عن سابقيه: يشير إلى المخاوف من أجل تحقيق العدالة في التوزيع أو المساواة. فحتى لو استطاعت الأسواق أن تعمل بكفاءة، فبحكم طبيعتها لن تستطيع أن تكفل توزيع آثار النمو أو الدخل بطريقة عادلة أو منصفة. وعلى ذلك يجب على الحكومة أن تلعب دورا في توزيع الدخل، دون المساس بكفاءة الأسواق لتخصيص الموارد. وينظر أنصار اقتصاديات الرفاهة إلى وظيفة الحكومة على أنها تتجاوز توفير السلع العامة، ويركزون على عملية توزيع الدخل.

إن الأسباب الثلاثة للتدخل الحكومي الموضحة أعلاه توحي بأن هناك مجالا كبيرا للعمل الحكومي، وهو المجال الذي كانت تتم محاولة كبحه فيما مضى قبل حدوث الأزمة العالمية. ومما لا شك فيه أننا لا ننادي بتدخل الدولة في كل المجالات الاقتصادية على نحو ما كان يحدث فيما مضى، ولكن تظل المغالاة في غل يد الدولة عن لعب أي دور في النشاط الاقتصادي من الأمور التي لم تثبت صحتها أو فعاليتها.

ثالثا: الالتزام بمبادئ الحوكمة لتصحيح مسار العولمة المالية

بدأت الموجة الحالية للعولمة المالية بدايتها الجـــادة في منتصـــف الثمانينيات من القرن الماضي، مع ارتفاع في التدفقات الماليـــة عـــبر الحدود بين الاقتصادات الصناعية بعضها وبعض، وبين الاقتصـــادات الصناعية والنامية.

والعولمة المالية وفقا لذلك هي تكامل النظام المالي المحلي لدولة معينة مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية. وهـــذا التكامـــل يتطلب قيام الحكومات بتحرير القطاع المالي المحلي وحساب رأس المال[1]. أو هي باختصار: **التـــدفقات الماليـــة المتصـــاعدة عـــبر الحدود**[2].

وليس ثمة إجماع بين الاقتصاديين على آثـــار العولمـــة الماليـــة ومنافعها للاقتصاد العالمي، فهناك من يثبـــت جـــدواها في تـــدعيم الاستقرار بين الدول أو في انتقال الدول من مستوى تنموي معين إلى مستوى أعلى، في حين يرى آخرون أن إطلاق العنان أمام تـــدفقات رأس المال من شأنه تدمير الاستقرار المالي العالمي. وهو مـــا حـــدث بالفعل أثناء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وإذا كانت وجهة النظر التقليدية لمؤيدي آثار العولمـــة الماليـــة تركز على أهمية القنوات التي يمكن من خلالها لتدفقات رأس المال أن

---

1 Schmukler, Sergio L.; Zoido, Pablo; & Halac, Marina; 2006, "*Financial Globalization, Crises, and Contagion*", p: 1.

2 Kose, M. Ayhan.; Prasad, Eswar; Rogoff, Kenneth; & Wei, Shang-Jin; 2007, "*Financial Globalization: Beyond the Blame Game*", Finance & Development, March, p: 9.

تزيد الناتج المحلي الإجمالي وتقلل من تقلبات الاستهلاك، وذلك من خلال تخصيص دولي أكثر كفاءة لرأس المال، وتعميق رأس المال، وتقاسم دولي للمخاطر، فإن وجهة النظر الحديثة تتبنى بالإضافة إلى هذه المزايا التقليدية وجود مزايا أخرى إضافية. وتستمد المنافع الإضافية هذا الاسم ربما لأنها لا تكون الدافع الأول للبلدان للقيام بالتكامل المالي.

بل يجادل أصحاب هذا الرأي بأن هذه المنافع الإضافية المحتملة قد تكون أكثر أهمية في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، وفي تقليل تقلبات الاستهلاك. وتتمثل أهم هذه المنافع الإضافية في تطبيق معايير أفضل للحوكمة[1]، وتتمثل بقية تلك المنافع الإضافية الأخرى في: تنمية الأسواق المالية، وفي حدوث التنمية المؤسسية، وفي تحقيق الانضباط على مستوى الاقتصاد الكلي.

ويجب توضيح أن الدراسات في مجال بحث العلاقة بين العولمة المالية وحوكمة الشركات ما زالت في مهدها، فقد بدأت لتوها الدراسات التي تبحث آثار العولمة المالية على التطبيق الأوسع للحوكمة العامة، بالإضافة إلى بحث العلاقة بين حوكمة الشركات والحوكمة العامة. ولعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كانت سببا مباشرا في الإسراع ببحث كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات أو على البنوك خاصة.

---

1 للوقوف على تعريف دقيق لمفهوم الحوكمة، والتطورات التي طرأت على هذا التعريف، انظر: محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها: مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**. القاهرة: بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007. ص: 4-5.

رابعا: الإصلاح المؤسسي لمؤسسات التمويل الدولية

من المعترف به على نطاق واسع أن العديد من الاقتصادات الصغيرة في العالم لا تمتلك الموارد اللازمة لحفز الطلب من أجل تقليص انكماش الناتج في مواجهة العواصف المناوئة التي تهب عليها الآن. ومنذ نحو ستين عاما مضت، أنشأ العالم صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف مساعدة الدول على التصرف في مواجهة التقلبات الدورية التي تواجه اقتصاداتها. ولكننا نجد أن معظم الدول لا ترغب في استخدام تلك المؤسستين الآن إلا ملاذا أخيرا، ولذلك فيكاد لا ينتفع بهما في مواجهة ما يعد أشد صدمة واجهت العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ومن أكثر الأشياء التي كثر الحديث عنها في الفترة الماضية لدرجة الملل الإصلاح المؤسسي لمؤسسات التمويل الدولية. وبسبب غياب دور مؤثر لصندوق النقد والبنك الدوليين في التلطيف من شدة الأزمة المالية العالمية الراهنة، بدا للجميع وكأنهما تائهان بسبب المستقبل الغامض الذي لا يعرف أحد كنهه. والأمل معقود في عدم الاستسلام لعدم القيام بالإصلاحات الحقيقية المنشودة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بإجراءات حوكمة المؤسستين. وما لم تشعر الدول التي تريد السحب من موارد هاتين المؤسستين بأنها مؤسستها التي ينبغي التعامل معها بشفافية، فمن غير المحتمل أن تلجأ إليهما لمساعدتها في الأزمات التي تعترض طريقها.

ويتمثل أول التغييرات المقترحة في الكراسي والأنصبة الخاصة بالدول الأعضاء. وتشير الكراسي إلى المقاعد الخاصة بالمجلس التنفيذي، والأنصبة إلى النسبة المئوية للحصص الإجمالية التي تحدد قوة التصويت في المؤسستين. وفي الوقت الراهن يشير كلاهما إلى العالم

الذي كان سائدا في حقبة الأربعينيات من القرن الماضي، والذي كان يهيمن الأوربيون عليه من الناحية العددية، رغم وجود دولة واحدة فقط هي الولايات المتحدة التي لها حق الاعتراض.

وأحد التغييرات الحقيقية قد تعطي الاتحاد الأوربي ممثلا واحدا، له نفس قوة التصويت التي لممثل الولايات المتحدة، وبحيث لا يحق لأي منهما الاعتراض على القرارات التي تتخذ. وقد يسمح ذلك لزيادات جوهرية في كل من الكراسي والأنصبة للدول الآسيوية، التي يقل تمثيلها بدرجة فظيعة حاليا من منظور النمو السريع الذي حققته المنطقة خلال نصف القرن الماضي. وقد توفر تلك التغييرات فرصة مواتية للنظر في تخفيض حجم المجلس التنفيذي، وزيادة الأصوات الرئيسية (الأمر الذي يفيد الدول الصغيرة)، بالإضافة إلى زيادات الحصص في حالات الطوارئ التي تستدعي هذا، وذلك من زاوية النمو الاقتصادي الذي تحقق في الماضي.

وتحتاج التغييرات في حوكمة المؤسستين المضي لأبعد من مسألة الكراسي والأنصبة، رغم كون ذلك أساسيا. فهي تحتاج أيضا أن تتضمن اعتماد العمل بنظام رسمي لاختيار العضو المنتدب للمؤسستين حينما يصبح المكان شاغرا، مع تطبيق آلية تهدف لتعيين أفضل شخص في العالم يكون مناسبا لشغل هذه الوظيفة، مع إلغاء الآلية السابقة للاختيار والمتمثلة في إعطاء هذا المنصب للشخص الذي ترشحه إما الولايات المتحدة أو الدول الأوربية، والتي تعتبر أن هذا هو حقها للحصول على المنصب.

وتتمثل الاقتراحات الأخرى لإصلاح المؤسستين مؤسسيا بتوجيه مجلسهما التنفيذي للتركيز على القضايا الإستراتيجية بدلا من القضايا التكتيكية، وأن تتم مساعدة الدول التي تعاني من حدوث

عجز لديها بغض النظر عن السياسات الاقتصادية التي تتبعهـــا، لأن ذلك يدخل في صميم الشؤون الداخلية لكل دولة، كما أن اللائحـــة الأساسية التي وافقت الدول بموجبها على الانضمام للمؤسســـتين لا تنص على ذلك.

المراجع

باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، **أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري**. القاهرة: كتاب الأهالي رقم 81، 2008.
2. أحمد السيد النجار، **الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج الاشتراكي**. القاهرة: كراسات إستراتيجية العدد 194، ديسمبر 2008.
3. أشرف محمد دوابه، **الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية**. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009.
4. السيد ياسين، **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
5. السيد ياسين، **الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
6. توماس فريدمان، **السيارة ليسكاس وشجرة الزيتون**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2000.
7. جمال الدين زروق، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2010.
8. جورج كوبر، **الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفؤ**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

9. جون بركنز، **الاغتيال الاقتصادي للأمم**، ترجمة: مصطفى الطناني وعاطف معتمد. القاهرة: دار الطناني للنشر، 2008.
10. جون جراي. **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: مكتبة الشروق، 2000.
11. حازم الببلاوي، **الأزمة المالية العالمية الحالية: محاولة للفهم**. جريدة المصري اليوم، العدد 1574، 2008/10/4.
12. حازم الببلاوي، **النظام الرأسمالي ومستقبله**. القاهرة: دار الشروق، 2011.
13. زايدي عبد السلام ومقران يزيد، **الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية: دراسة حالة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا ومصر**. بحث مقدم إلى: مؤتمر الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 5 – 6 مايو 2009.
14. سعد الدين مسعد هلالي، **الأزمة المالية وحلول إسلامية**. القاهرة: كتاب الجمهورية، نوفمبر 2008.
15. صلاح الدين حسن السيسي، **الأزمات المالية والاقتصادية العالمية: الأسباب – التداعيات – سبل المواجهة**. القاهرة: بدون ناشر، 2009.
16. عبد الفتاح الجبالي، **الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد المصري**. القاهرة: كراسات إستراتيجية العدد 193، نوفمبر 2008.
17. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1990.
18. فضل مصطفى النقيب، **في فهم ما جرى**. وجهات نظر. العدد 118. نوفمبر 2008.

19. كارل بولاني. **التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر**. ترجمة: محمد فاضل طباخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
20. كيشور محبوباني، **نصف العالم الآسيوي الجديد**، ترجمة: سمير كريم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.
21. محمد حسن يوسف. **البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم: عرض للكتاب**. مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد رقم 1011، بتاريخ 1990/2/19.
22. محمد حسن يوسف، **المأزق الحالي للرأسمالية العالمية وتهاوي الإطار النظري لها**. مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد رقم: 2081، بتاريخ 2008/11/24.
23. محمد حسن يوسف، **تداعيات الأزمة المالية العالمية**. القاهرة: دار العلا للنشر والتوزيع، 2009.
24. مصطفى حسني مصطفى، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها**. بحث مقدم إلى: مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية. المنصورة: جامعة المنصورة، 1 – 2 أبريل 2009.
25. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية**. مؤتمر الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009.
26. نزيرة الأفندي، **الأزمات المالية: رؤية مقارنة**. مجلة السياسة الدولية، العدد 175، يناير 2008. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

باللغة الإنجليزية

1. Barnett, Thomas. (2009). *Great Powers: America and the World after Bush*. New York: G. P. Putnam's Sons.
2. Chang, Ha-Joon (Ed.). (2003). *Rethinking Development Economics*. UK & USA: Anthem Press.
3. Charles Dumas. (2010). *Globalization Fractures: How Major Nations' Interests Are Now In Conflict*. Profile Books Ltd.
4. Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. New York: Harcourt, Brace.
5. Leavens, L. & F. Valencia. (2008). *Systemic Banking Crises: A New Database*. IMF WP 08/224. Washington, DC: IMF.
6. Liebowitz, S. (2008). *Anatomy of Train Wreck: Causes of the Mortgage Meltdown*. The Independent Institute Policy Report.
7. Luc Laeven and Fabian Valencia. (2008). *Systemic Banking Crises: A New Database*. Washington DC, IMF.
8. Martinez, Elizabeth & Garcia, Arnoldo. (2000). *What is "Neo-Liberalism?": A Brief Definition*.
9. Nader Habibi. 2009. *The Impact of the Global Economic Crisis on Arab Countries: A Year-End Assessment*. Brandies University.
10. Osborne & Gaebler. (1992). *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit Is Transforming the Public Sector*. Reading, Mass: Addison-Wesley Pub. Co.

11. Ray, Debraj. (1998). *Development Economics*. Princeton, N. J.: Princeton University Press. P: 226.
12. Richards, A. & Waterbury, J. (2008). *Re-mixing the Market and the State*. In A. Richards & J. Waterbury (Eds.) A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (pp. 228-263). Boulder Colorado: Westview.
13. Rodrik, Dani. (2004). *Rethinking Growth Policies in the Developing World*. Luca d'Angliano Lecture in Development Economics, Turin, Italy, October 8.
14. Schumpeter, J. (1994). *History of Economic Analysis*. London: Routledge.
15. Schumpeter, J. (1994). *Capitalism, Socialism and Democracy*. London; New York: Routledge.
16. Spence, M & Hlatshwayo, S. (2011). *The Evolving Structure of the American Economy and the Employment Challenge*. New York: Council on Foreign Relations.
17. Taylor, J. B. (2008). *The Financial Crisis and the Policy Response: An Empirical Analysis of What Went Wrong*. Hoover Institute and Stanford University.
18. Wehinger, Gert. (2008). *Lessons from the Financial Market Turmoil: Challenges ahead for the Financial Industry and Policy Maker*. Paris: OECD, 1-35.
19. Wolf, Martin. *Why ageing a new Bretton Woods is vital and so hard*. Financial Times. November 5, 2008.
20. Zakaria, Fareed. (2008). *The Post-American World*. New York, W. W. Norton & Company.
21. Financial Times. *Editorial*. 17/11/2008.

تعريف بالكاتب

محمد حسن يوسف، باحث مصري وأستاذ مساعد للسياسات العامة في كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية في القاهرة، وخبير في مجال اقتصاديات التنمية بوزارة المالية.

المدير العام للمكتب الفني لرئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي ورئيس تحرير النشرة الاقتصادية للمركز المتخصص في رصد حركة الأسعار العالمية للسلع والخدمات واتجاهات التجارة الدولية ومؤشرات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم.

مساهم رئيسي في إعداد تقارير المتابعة الدورية لتنفيذ استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومشارك رئيسي في إعداد التقرير السنوي لمجلس إدارة بنك الاستثمار القومي.

محرر اقتصادي بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) وجريدة الأولى الاقتصادية، وله إسهامات في عدة صحف ومجلات أخرى، منها مجلة "الأهرام الاقتصادي"، جريدة "الشروق الجديد"، جريدة "نهضة مصر".

نشر العديد من الكتب والأبحاث العلمية، من بينها: "قاموس المصطلحات الاقتصادية"، محددات الحوكمة ومعاييرها"، تداعيات الأزمة المالية العالمية"، "ما هو صندوق النقد الدولي؟".